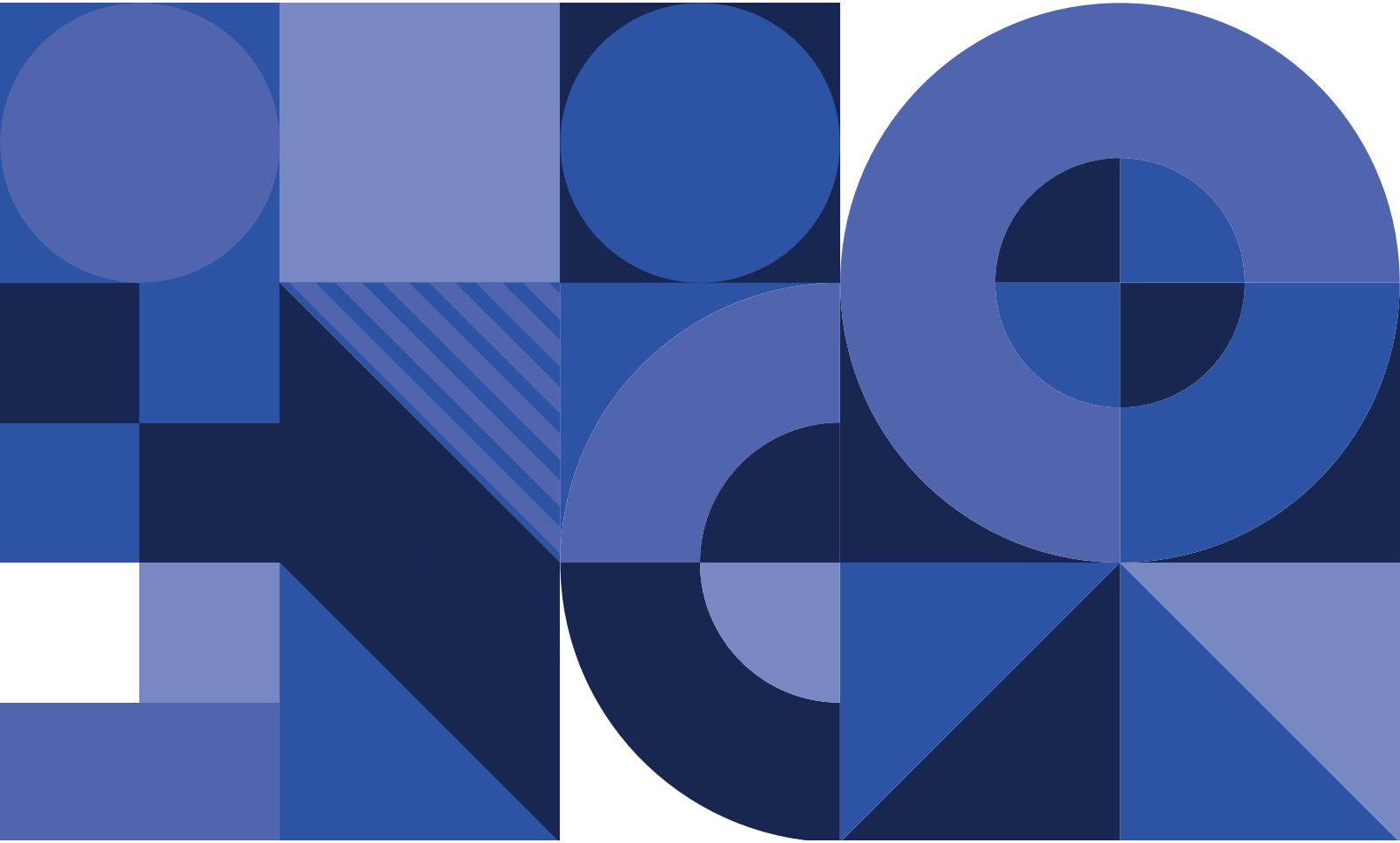


# الحريات الفردية بالمغرب تمثلات وممارسات



المدير المشرف : د.عزيز مشواط

المحرران الرئيسيان : د.محسن محمد الرحوتي - د.عبد الرحمان الزكريتي



## الحريات الفردية بالمغرب: تمثلات وممارسات

المدير المشرف: د.عزيز مشواط  
المحرران الرئيسيان: د.محسن محمد الرحوتي  
د.عبد الرحمان الزكريتي

### الباحثون الرئيسيون

د.هدى العدوني، د.إكرام عدني، د.أحلام قفص

### الباحثون المساعدون

خولة السيتي، سارة عازم، دليلة موكاع

### شارك في البحث

سكينة لبصير، مهدي جعفر، عز الدين الفراع، فاطمة لبيض، سلمى المعتصم،  
إكرام مونة، ميلودة الحراثي، أحمد بقاس، يزة خلافة، عبد الصادق فاتحي سميرة تازروت،  
عبد الصمد خاديري، أميمة أغزر، بوشري حافضي، الفحفوحي رشيد، نورد الدين الورغي

# الفهرس

4	تقديم .....
6	شكر وتقدير .....
8	أهم النتائج .....
11	الحریات الفردية في المغرب لحظات فارقة في تطور النقاش .....
18	الحریات الفردية: في شرعية المناولة السوسیولوجية .....
20	من الفرد إلى الفاعل .....
22	الحریات الفردية كجهد للتحرر المسترسل .....
23	منهجية البحث وسيره .....
24	عينة الدراسة .....
25	الحرية الفردية والجسد .....
30	الحرية الفردية و الجنسانية .....
33	المواطنة و الهوية الدينية .....
34	مبادئ حقوق الإنسان و تطبيق الشريعة .....
35	قبول التعددية الدينية والمذهبية بالمجتمع .....
37	تدريس تاريخ و مبادئ الأديان في المقررات التعليمية .....
38	علاقة الفرد بالمجتمع .....
41	خلاصة عامة .....

أنجز هذا البحث بدعم من الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية NED



## منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية

3 زنقة بن أبي الصلت، بيلفيدير، الدار البيضاء. المغرب

الهاتف: 00212520128495

[www.menassat.org](http://www.menassat.org)

[contact@menassat.org](mailto:contact@menassat.org)

منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية هي مؤسسة بحثية ومنظمة غير ربحية مقرها الدار البيضاء، المغرب. تهدف المؤسسة إلى القيام بالبحوث المعمقة الهادفة إلى تطوير أفكار ريادية وتطبيق المقاربات المختلفة بخصوص الإشكاليات الاجتماعية سواء على الصعيد المحلي، الوطني أو الإقليمي. تضم منصات العديد من الباحثين المرموقين الذين يحددون أجندة البحث للمؤسسة وخطها البحثي. وتشتغل كفضاء مفتوح للبحث العلمي حيث يعمل الباحثون المشكلون للمنظمة على وضع جدول الأبحاث واستراتيجياته وأشكال التعاون مع باقي الشركاء. وتتكون منصات من باحثين ينتمون إلى مختلف مجالات العلوم الإنسانية حيث تضم باحثين رئيسيين ومساعدين ومتعاونين.

لماذا دراسة الحرية الفردية؟ ولماذا دراسة التمثيلات والممارسات المرتبطة بها؟ وهل تخصيص الحريات الفردية بالدراسة، مجرد انسياق وراء مواضيع تشكل "موضة" بحثية في اللحظة الراهنة؟ أم أن الأمر تمليه ضرورة موضوعية بحكم حجم التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع المغربي؟

لا شك، أن الوعي بحجم و حدة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، هو ما يعطي لهذه الدراسة شرعيتها البحثية في المقام الأول. خاصة وأن مسألة الحريات الفردية جزء لا يتجزأ من سيرورة التحولات هذه. مما يجعلها تتموضع في صميم الجدل الاجتماعي، الحقوقي والسياسي. فلا زالت الاستقطابات حادة بين العديد من الفاعلين الاجتماعيين، كلما أثير النقاش حول قضايا من قبيل: العلاقات الرضائية، الإجهاض، الإفطار في رمضان، حرية الاعتقاد، المثلية، مسألة الإرث وغيرها.

ومن جهة أخرى، يحيلنا النقاش حول الحريات الفردية بالمغرب إلى ذلك التجاذب بين ما هو محليّ، وما هو كونيّ، ويحيلنا أيضا إلى دائرة من الاستقطاب حول أي القيم تملو على الأخرى. على المستوى الحقوقي، تطورت المنظومة الحقوقية في المغرب بشكل لافت، وتكرس ذلك بالخصوص مع دستور 2011 وانخراط المغرب في مسارات المصادقة على عدد من المواثيق الدولية.

و هكذا سيعمل المغرب، على تكييف عدد من تشريعاته المحليّة مع حزمة من الاتفاقيات و المواثيق الدولية، بما في ذلك المتعلقة بالحريات الفردية، مثل تحديد الزواج بـ 18 سنة، وإعطاء المرأة الحق في نقل جنسيتها المغربية إلى أبنائها، ومنح الرجل حق نقل الجنسية المغربية إلى زوجته الأجنبية. غير أنه، و رغم هذه التطورات الحقوقية على المستوى التشريعي، لا تزال الملاحظة الموضوعية لواقع الحال بالمغرب، تثبت أنه يسير في هذا السياق، بسرعتين مختلفتين الأولى حقوقية مسرعة والثانية ثقافية كابحة.

تثير هاتين الوتيرتين المختلفتين في التطور الكثير من الجدل والسجال، المطبوع في غالب الأحيان برهانات سياسية و تموقعات الفاعلين على مستوى المرجعيات الإيديولوجية و القيمية. في هذا الخضم، يخفت صوت، إن لم نقل ينتفي صوت، الخطاب العلمي "البارد" والرصين معرفيا، المبني على معطيات الميدان. إذ نادرا ما تشكل التساؤلات حول الحرية (الحريات) موضوع بحث علمي ميداني بالمغرب.

لذلك، نعتقد في منصات أن النقاش حول الحرية الفردية بالمغرب، سيظل مبتورا بدون العودة إلى أساسه والمتمثل في استيعاب و إدراك الحرية بصفة عامة و الحرية الفردية بصفة خاصة، وكيف يتم تمثيلها اجتماعيا داخل السياق المجتمعي المغربي. خاصة و أن مسألة الحرية الفردية توجد في صميم التجاذب القانوني، السياسي والحقوقى والاجتماعي؛ كما في صميم التوجهات الكبرى لنموذج ثقافي منشود. نموذج ثقافي عليه حل معادلة المحلي والكوني، الخصوصي والكلي، الفردي و الجماعي، المدني و السياسي بشكل متوازن... فالقول بالخصوصية و الاستثناء لن يدفع في اتجاه إيجاد هذا الحل.

إن تسليط الضوء على تمثيلات الناس وممارساتهم المرتبطة بالحرية الفردية، والمعنى الذي يعطونه لهذه الأخيرة، يمكن أن يساهم في الكشف عن حجم التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي، تزامنا مع التحولات القابلة للقياس والمعينة من قبيل: حجم الأسرة، ارتفاع المستوى التعليمي، انخفاض معدل الخصوبة، تعليم المرأة، ارتفاع مستوى التمدن... وغيرها.

ومن هنا، تسعى "مؤسسة منصات" من خلال برنامج جيل للشباب الريادي الباحث، المساهمة في النقاش العمومي بالاعتماد على الدراسة العلمية والتحليلية لتيمة الحرية الفردية، على أساس بحث ميداني يحاول فهم التمثيلات الاجتماعية وبعض من الممارسات المرتبطة بها. ولهذا السبب انخرطت المؤسسة في هذه الدراسة الكمية، على أن تعقبها دراسة كيفية لاستكمال محاور البحث ومعطياته انطلاقا من المعنى الذي سيعطيه "الناس العاديون" للحرية الفردية وللممارسات المرتبطة بها.

وهكذا، يتوجه هذا التقرير إلى كل المهتمين، سواء الأكاديميين منهم، أو ناشطي المجتمع المدني، أو صناع القرار بهدف بناء الفعل المدني، الحقوقي، السياسي أو الاجتماعي، اعتمادا على فهم ولو نسبي للواقع، إسهاما في الرفع من مستوى النقاش وتفاديا لكل استقطاب أيديولوجي قد لا يفيد كثيرا في تنمية المغرب وتقدمه.

د.عزيز مشواط

مدير مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية

يمثل هذا التقرير، خلاصة عمل جماعي امتد لمدة عام كامل (2021) في إطار "برنامج جيل" الذي أطلقته مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية. ويقوم البرنامج على اختيار عدد من الباحثين الشباب، من سلكي الماستر والدكتوراه، و خضوعهم لدورات تدريبية لاستكمال التكوين الأكاديمي الجامعي. غير أن خصوصية هذا التكوين تتمثل في كونه تكويناً نظرياً وعملياً، يسعى إلى تمكين المشاركين في البرنامج من العدة النظرية والعملية، عبر اختيار تيمة رئيسية تتمحور حولها الدورات التدريبية.

و هكذا خاض باحثو منصات بمعية المشاركين في هذا البرنامج، تجربة نوعية في البحث الجماعي لمدة سنة حول تيمة الحرية الفردية بالمغرب. وتضمنت تجربة البحث الجماعي مختلف عمليات بناء الموضوع، صياغة إشكالية البحث، مراجعة الأدبيات وصولاً إلى صياغة مؤشرات الأساسية، وبناء أداة البحث وتجريبها وصولاً إلى تحليل النتائج.

ويشكل هذا التقرير، حصيلة مجهود جماعي لفريق منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية وللمشاركين في "برنامج جيل" تحت إشراف الدكتور عزيز مشواط والدكتور محسن محمد الرحوتي والدكتور عبد الرحمان الزكريتي. وساهم في هذا المجهود كل باحثي منصات بمختلف تخصصاتهم. كما ساهم المشاركون في الدورات التدريبية لبرنامج جيل، في تطوير العديد من الأفكار، كما ساهموا بشكل رئيسي في جمع المعطيات الميدانية من خلال توزيع الاستمارات.

لقد أعد المشاركون خلال دورة تدريبية أطرتها الدكتورة تورية حسام، نسخاً أولية من أسئلة الاستمارة تحت إشراف د. مشواط، وقام في وقت لاحق بتطويرها كل من د. محسن الرحوتي ود. عبد الرحمان الزكريتي. وعقدت في إطار برنامج جيل ثلاث جلسات تفكير عن بعد في تطوير الاستمارة التي تم تجريبها في مرحلة أولى، وتم عرضها على كل من البروفيسور جمال خليل، والبروفيسور عبد الباقي بلفقيه،

ساعدت مشكورة سارة عازم على تفريغ المعطيات الميدانية، التي تكفلنا بإعدادها الأولي كل من خولة السيتي ودليلة موكاع.

وبهذه المناسبة، نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذه الورشة العلمية الاستثنائية. كما نتقدم للصندوق الوطني لدعم الديمقراطية ببالغ الشكر على دعمهم لهذا المشروع، ونخص بالذكر الدكتورة فاطمة حجي مسؤولة المشاريع بالمؤسسة، التي لم تتوان عن تقديم كل الدعم والمساندة لهذا المشروع. وهي مناسبة أيضا لتجديد الشكر لكل الأكاديميين والبرلمانيين، ورواد المجتمع المدني والصحفيين الذين لم يخلوا علينا بوقتهم وإفاداتهم أثناء مختلف مراحل المشروع، سواء بحضورهم الفعلي خلال الدورات التدريبية أو مساهمتهم في تطوير عدد من جوانب المشروع. ونخص بالذكر في هذا السياق المكونين الذين رافقوا البرنامج وساهموا بأفكارهم في بلورة جزء من هذا التقرير البروفيسور جمال خليل، الأنتروبولوجي عبد الباقي بلفقيه، الدكتور مصطفى المناصفي، السوسيولوجية تورية حسام، مدير تحرير صحيفة الأحداث المغربية حكيم بلمداحي، البرلمانية حنان رحاب، المختص في الفكر الإسلامي محمد عبد الوهاب رفيقي، ورئيسة بيت الحكمة نجية جلال والخبير الاقتصادي الدكتور رشيد أوزار. وخلال إعداد النسخة النهائية لهذا التقرير، قام بقراءته كل من أعضاء منصات الدكتورة إكرام عدني والاقتصادية أحلام قفص حيث أفادونا بتصويباتهم ومقترحاتهم المفيدة لتجويد البحث وتطويره.



## تمثيلات الجسد وحرية

- أكثر من 50% من أفراد العينة لهم " وعي " بضرورة حرية تملك الجسد. و هذه النسبة ملاحظة عند مجمل الفئات الاجتماعية، بدون فروقات كثيرة مهما اختلفت المتغيرات السوسولوجية.
- اعتبر حوالي 50% من أفراد العينة طريقة لباس المرأة مسألة حرية شخصية. ولم تتغير هذه النسبة كثيرا تبعا لمتغيرات الجنس، السن، المستوى التعليمي، مكان السكن، مما يعني غلبة نسبية للمواقف الإيجابية من هذه المسألة في مجتمع غالبا ما يوصف بالنزوع نحو المحافظة والتدين والتقليدية.
- كشف البحث أن 61.2% من المبحوثين، عبروا عن تأييدهم لمسألة تغطية الجسد الأنثوي بارتداء الحجاب و هي نسبة تزيد عند الإناث (65.3%) مقابل الذكور (57.1%).
- يجد الموقف الداعم لارتداء المرأة للحجاب في الفضاء العام، سنده في المرجعية الدينية ( ضرورة الانسجام مع تعاليم الدين الإسلامي) عند 62.5% من أفراد العينة.
- قدم حوالي 38% من المؤيدين لارتداء الحجاب تبريرات ذات طابع عملي، من قبيل أسباب شخصية وأخلاقية، تجنب التحرش وكلام الناس...
- 3,8% من المستجوبين عبروا بوضوح تام، عن موقفهم المضاد لارتداء الحجاب. هذه الفئة، و رغم ضعفها العددي و النسبي، ينبغي الانتباه إلى ما قدمته كتبرير لموقفها ذلك. حيث 67.3% عبروا عن كون ارتداء الحجاب من عدمه، هو حرية شخصية محضة. في حين برر 30.9% موقفهم بالمساواة بين الرجل و المرأة، و بالتالي لا ينبغي فرض أي شيء عليها.
- اعتبار نسبة 80% من المستجوبات أن البكارة دليل العفة والتدين وحسن التربية. وبالمقابل فإن المقللين من أهمية البكارة للزواج يركزون على قيم لا تربط شرف المرأة ورجولة الرجل بالبكارة.

## الحرية الفردية والجنسانية

- اعتبر 76.3% من المبحوثين، أن العلاقات الما-قبل زواجية أصبحت منتشرة في المجتمع المغربي.
- 60% منهم صرحوا بمعرفة شخصية بفتى أو فتاة، له أو لها، ممارسات جنسية من هذا النمط.
- 50% من أفراد العينة، كما من فئاتها المختلفة حسب المتغيرات الخمسة المعتمدة في الدراسة؛ اعتبروا القيام بعلاقات جنسية قبل الزواج لدى الفتيان كما الفتيات مسألة حرية شخصية.
- برر الذين يرفضون بشكل قاطع مثل هذه العلاقات الجنسية، موقفهم منها بنسبة 77.6% بكونها محرمة دينيا.
- بخصوص الموقف من العلاقات الجنسية "المثلية" l'homosexualité، كشفت الدراسة أن 60% من المبحوثين عبروا عن رفضهم الإعلان عن الميولات الجنسية المثلية في الفضاء العام.
- 30% من أفراد العينة، صرحوا بكونهم على معرفة شخصية و مباشرة بشخص له ميولات جنسية مثلية. بمعنى أنه رغم سلبية التمثل و الموقف من مسألة المثلية، نسجل تسامحا سلوكيا نسبيا في العلاقات اليومية الاجتماعية.
- بخصوص تدريس التربية الجنسية في المؤسسات التعليمية، وافق حوالي 60% من أفراد العينة على ذلك، في حين عبر 20% عن عدم موافقتهم، و باقي النسبة تعود لذوي الموقف غير المحدد.
- 69.2% من أفراد العينة المبحوثة لم تكن لهم أدنى فكرة عن الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي، المتعلق بتجريم العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج.
- وبعد إطلاعهم على فحوى هذا الفصل القانوني عبر 50.4% منهم عن قبول ما يتضمنه هذا الفصل.
- 27.2% من المستجوبين عبروا عن موقف مضاد صريح للفصل 490 و برر 48.3% منهم موقفه بالدفاع عن الحرية الشخصية. و 24.3% اعتبروا أن وظيفة القانون ليست هي إنتاج الأخلاق. و هذه مواقف يمكن اعتبارها مبنية بوعي و ناضجة إلى حد كبير.
- نسبة 11.6% منهم، عارضت الفصل 490 من ق.ج.م، بخلفية مختلفة تماما عما سبق. وهي كونه لا يطبق سواسية على المغاربة. أي يطبق على البعض دون البعض الآخر، لاعتبارات تتعلق بمدى قوة النفوذ

والوجهة الاجتماعية للشخص. وهذا يعني ضمناً أن هذه الفئة الراضية للفصل على هذا الأساس، هي تقبله مبدئياً، لكنها ترفض فقط الشروط الاجتماعية عند تفعيله وتطبيقه.

### المواطنة، حقوق الإنسان وتطبيق الشريعة

- يأتي الشعور بالهوية الوطنية لاحقاً على الشعور بالهوية الدينية، حيث رصدت الدراسة أن أكثر من نصف العينة يتعرفون على أنفسهم هوياتياً كمسلمين أولاً، في حين لا يتعرف إلا 23.6% منهم على أنفسهم كمغاربة أولاً.
- 72.6% من المستجوبين يرفضون أن يتهم مواطن مغربي مواطناً آخر بالكفر أو الإلحاد. ولم يوافق بشكل صريح على ذلك إلا نسبة 4.7%. في حين لم يعبر 22.9% منهم عن موقف محدد.
- 46.8% من أفراد العينة يعتبرون أن تطبيق الشريعة الإسلامية سيحل مشاكل المجتمعات الإسلامية. في حين يرفض 22% ذلك. وحوالي ثلث العينة لم يأخذ موقفاً محدداً.
- كلما انخفض المستوى التعليمي، زاد الاعتقاد بأن تطبيق الشريعة سيحل مشكلات المجتمعات الإسلامية. فهو بنسبة 52% عند غير المتدربين، 43% عند ذوي مستوى الكتاب القرآني، و تصل إلى 71.7% عند ذوي مستوى تعليمي ابتدائي. بينما لم تتجاوز نسبة 38% عند ذوي المستوى العالي.
- منسوب الاعتراف بحرية الاعتقاد والتسامح الديني والمذهبي عند نسبة لا يستهان بها من المبحوثين، يبدأ بالانخفاض عند المرور من مستوى التعبير عن المبادئ والرأي فقط، إلى مستوى الموقف من حالات و وضعيات اجتماعية، يمكن مصادفتها في الواقع المعيش.
- 73.66% من المستجوبين يجهلون مضمون الفصل 222 من القانون الجنائي المغربي الذي يعاقب من يفطر علناً في نهار أيام رمضان
- 55% من أفراد العينة يبدون موافقتهم على استمرار العمل به مقابل نسبة رفض في حدود 28%، بينما ظل الباقي متردداً في الجواب.

## الحريات الفردية في المغرب لحظات فارقة في تطور النقاش

يهدف هذا التمهيد، إلى العودة إلى بعض اللحظات التاريخية الفارقة التي طبعت النقاش حول الحريات الفردية في المغرب التي يهتم بها تقرير الدراسة الحالي. ومن خلال استعراض أهم هذه اللحظات يسعى هذا الجزء، إلى وضع الديناميكية الاجتماعية التي رافقت نقاش الحرية الفردية ضمن سياقها التاريخي السياسي والاجتماعي، حيث أن كل لحظة من لحظات هذا النقاش تؤسس لتراكم معين وصولاً إلى اقتراح مؤسسة دستورية، وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعديل بعض فصول القانون الجنائي التي اعتبرها ماسة بالحريات الفردية.

## مقدمة

يعود أحدث جدل حول الحريات الفردية بالمغرب، إلى مذكرة قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة دستورية واستشارية. فقد قدم المجلس رأيه بخصوص النقاش الدائر حول تعديل القانون الجنائي المغربي. وقدم مذكرة إلى البرلمان المغربي بتاريخ 19 أكتوبر 2019 حول مشروع القانون رقم 10.16 الذي يقضي بتغْيير وتتميم مجموعة القوانين الجنائية. همت المذكرة عددا من القوانين المتعلقة بالحرية الفردية حيث نصت المذكرة في هذا السياق على توصيتين تتعلقان بالفصل 220 والفصل 222 من القانون الجنائي المغربي.

ويعتبر إقدام مؤسسة دستورية مغربية، بالرغم من طابعها الاستشاري، على مقترح من هذا القبيل مؤشرا على مدى التطور الذي عرفه المغرب في هذا السياق. ولا يشكل الجدل الذي رافق تقديم هذه المذكرة سوى جزء من تاريخ طويل من النقاش حول الموضوع يمتد لبداية استقلال المغرب، ويمر عبر مراحل اشتد فيها الخناق على الحريات بشكل عام إبان مرحلة الصراع بين مختلف الفاعلين، حول النموذج الأمثل للحكم ليصل نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة إلى انعطافة، عرفت انفراجا سياسيا وإعلاميا وحقوقيا، سمح ببتني مصطلحات ومفاهيم جديدة.

ومع بداية حكومة التناوب التوافقي برئاسة زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي الراحل عبد الرحمان اليوسفي الذي قاد حكومة ضمنت مرورا سلسا بين عهدين للسلطة في المغرب، ستظهر نداءات وتوجهات مطالبة بتوسيع مجال حرية الأفراد بما يمنحهم الإمكانية والحماية القانونية للتعبير عن أنفسهم وممارسة

خصوصياتهم، والحد بالتالي من إخضاع حياة المواطنين المغاربة الروحية والاجتماعية والجنسية للرقابة.

وتمثل "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" التي قدمها الوزير محمد سعيد السعدي بداية "العهد الجديد" أهم خطوة في هذا الاتجاه، وكانت تنص في خطوطها العريضة على القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، بما يضمن شروط إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات الوطنية والبرامج التنموية. وقد أفرزت الخطة نقاشا مجتمعا وسياسيا، وصلت حدة المواجهة بين المؤيدين والمعارضين لتنظيم تظاهرتين جماهيريتين بكل من مدينتي الرباط (المؤيدة) والدار البيضاء (المناهضة) عام 2000. وشكل الحدث استعراضا لحجم الاستقطاب بين تيارين كبيرين: التيار المحافظ بما فيه الديني، وباقي الحساسيات الحداثية، اليسارية والليبرالية، قبل أن ينتهي الأمر بتحكيم ملكي صاغ توازنات جديدة أدت لتعويض مدونة الأحوال الشخصية بمدونة الأسرة التي مثلت خطوة اعتبرت متقدمة في التجاوب مع المطالبين بسمو منظومة الحقوق المدنية والكونية على التوجهات الفقهية الكلاسيكية كمرجعية أساسية في التشريع الأخلاقي والأسري.

حتى وإن لم يتم تمرير خطة إدماج المرأة في التنمية بداية الألفية، فإن الرجة التي خلفتها ساعدت في توسيع دائرة النقاش. وقد عرفت فترة العقدين الفاصلين بين لحظة الصدمة تلك وبين سنة 2021، بروز ونضج خطاب المدافعين عن حرية المعتقد والضمير والقناعات الشخصية بخصوص مواضيع أهمها: حرية التدين والضمير والاختيارات الجنسية والعلاقات الرضائية خارج إطار الزواج.

### حرية المعتقد: السياسي والديني في القضية

أثارت قضية الصحافة الحزبية بداية الاستقلال قضية حرية المعتقد، وذلك عقب حدثين هامين من زمن الدولة الوطنية المغربية الخارجة من زمن الاستعمار، كان أولهما هو اعتقال أفراد من طائفة اعتنقت العقيدة البهائية سنة 1962، كطائفة إسلامية منشقة، بدعوى الدفاع عن العقيدة الإسلامية الأصيلة للشعب المغربي، وقبل ذلك تم حظر الحزب الشيوعي المغربي ومنعه من ممارسة نشاطه السياسي بتهمة تبني ونشر الإلحاد سنة 1960. لكن ومع بداية ظهور انفراج سياسي نسبي، عاد الحديث عن الحريات الفردية بسبب ما كانت تسجله الصحافة والمنظمات الحقوقية نهاية الثمانينات والتسعينات من مساس بحرية عدد من المواطنين الذين عبروا عن اعتناقهم للدين المسيحي، أو تبنا معتقدات أخرى تجسدها طقوس جماعية كموسيقى "الهيبي ميتال" الذين اتهموا ب"عبادة الشيطان" عام 2004.

وقبل عام 2011، ركزت وسائل الإعلام أيضا على حملة تعقب وتحقيق مع عدد من المواطنين الذين طالتهم شبهة الانتماء للمذهب الشيعي نهاية 2008 وبداية السنة التي تلتها. ومع وصول موجة احتجاجات الربيع العربي للمغرب خلال شهر فبراير، التقطت الحركات المناصرة للحريات فرصة المبادرة الملكية لتعديل الدستور في اتجاه إحداث تحول سياسي تقتضيه تطورات المرحلة، لتشارك في أورايش نقاش لإصلاح الدستور دعيت له عدة أطراف سياسية مغربية.

فمع الضجارت الإعلامية التي كانت تواكب عددا من الأحداث ذات العلاقة بالحرية الفردية، نجحت المنظمات الحقوقية ذات الاهتمام في تحويلها أكثر من مرة من وقائع أمنية معزولة لمواضيع تتعلق بحدود التسامح الديني بالمغرب، الذي يتبناه المشرع والثقافة الدينية الشعبية من جهة، وضمنيا بحدود حرية المعتقد الفردي للمواطن المغربي من جهة أخرى. خصوصا وأن الأمر تجاوز مع المسيحيين المغاربة، مثلا، أشكال المنع من حرية ممارسة الشعائر التعبدية في الفضاءات العمومية، تحت طائلة المعاقبة القضائية بدعوى منع قانوني للمغاربة من التبشير والاعتناق لأية عقيدة أخرى غير العقيدة الإسلامية والمذهب المالكي. وهو ما كان يتم تمريره، وفق المعطيات والبيانات التي كانت تصدرها المنظمات المدنية التي تتبنى الدفاع عن حقوقهم بالمغرب، بصيغة زعزعة عقيدة مسلم، أو استخدام وسائل إغراء تزعزع عقيدته أو تحوله إلى ديانة أخرى، ليطال تسمية المواليد، والدفن في مقابر المسلمين، باعتبار أن مقابر المسيحيين تخصص فقط للأجانب.

ولم يتوقف النقاش حول "حرية الضمير" عند مدى التسامح بين الأديان، بل تجاوزه لمساءلة حرية الأفراد في ممارسة طقوسهم الدينية، إذ خلال العقد الأول من القرن الحالي مثلا تطور نقاش حول حرية الإفطار العلني خلال شهر رمضان، بدأ ضمن مجموعات افتراضية على المواقع الإلكترونية للتواصل الاجتماعي، فخرجت إحدى تلك المجموعات التي عرفت بالحركة البديلة من أجل الحريات الفردية، واشتهرت بحركة "مالي" (MALI)، المختصر من اسمها بالفرنسية. وهي حركة تزعمها مجموعة من الشباب الذين جمعهم حماس إثارة نقاش عمومي واستفزاز الفاعل السياسي بخصوص موضوع حدود الحريات الفردية بالمغرب، فقررت الحركة نقل نشاطها من الفضاء الافتراضي للممارسة الواقعية، إذ حددت موعدا معلنا للقيام بنزهة جماعية يتخللها إفطار علني خلال نهار يوم من أيام شهر رمضان الذي يقدسه المسلمون كشهر للصيام عن الأكل والشرب نهارا، في تحد مكشوف لنص القانون (الفصل 222 من القانون الجنائي) الذي يتضمن عقوبة على ذلك. فأنتهى الحدث باعتقال أفراد المجموعة الذين حضروا للمكان المحدد من قبل قوات الأمن

الوطني، لتعقبه بيانات منددة بالفعل ورد الفعل معا، لكن الحدث صار عنوانا للنضال الذي تم نقله من الفضاء الافتراضي إلى الفضاء العمومي الواقعي بالنسبة للنشطاء في المنظمات الحقوقية ذات الاهتمام بالحرية الفردية.

### المثلية الجنسية: المنزلة بين المنزلتين

تعتبر القوانين المنظمة للحياة الجنسية للأفراد بالمغرب امتدادا لمنظومة يمتح جزء كبير منها من معين أخلاقي ديني إسلامي، وبناء على تلك المرجعية يتم رفض أي اعتراف قانوني بالمثلية الجنسية بالمغرب، لكن التاريخ الاجتماعي المغربي عامة والممارسة الخطابية الثقافية يسجلان تساهلا تاريخيا من قبل عموم المجتمع المغربي مع المثليين من الذكور بعد إعلانهم لتوجهاتهم الجنسية المثلية، وإن كان ينظر إلى الأمر عموما كفساد أخلاقي يحرم ممارسه من قيمة الرجولة دون أن يعتبر سلوكه ذلك مسا بالأمن الهوياتي الجماعي. ولم تكن متابعة المثليين تثير اهتمام الصحافة عادة، إلا أن أحداث القصر الكبير نهاية سنة 2007، والتي انطلقت بعد انتشار شائعات تفيد بتنظيم حفل زفاف لزوج بين رجلين بالمدينة الصغيرة الواقعة شمال المغرب، حيث تعززت الإشاعة بنشر فيديو لحفلة سكر جماعية شارك فيها عدد من شباب المدينة بأحد المنازل، ويظهر فيه شاب يرقص مرتديا ثياب فتاة. فأجبت بعض افتتاحيات الصحف الصادرة بالمغرب آنذاك حملة استنكار واحتجاج ضد "الفساد" الذي طال الأخلاق العامة، وصارت بالتالي مهددة للعقيدة الدينية للمغاربة. ثم ازداد الأمر احتقانا عقب خطب جمعة لأئمة بنفس المدينة، أثارت المسألة داخل المساجد، فخرجت على إثرها جموع المصلين في تظاهرات احتجاج وتنديد بما حدث، تحولت لأعمال شغب وتخريب طالت عددا من الممتلكات العامة والخاصة، بما فيها المنزل الذي اعتبر فضاء لإقامة تلك الحفلة. فلجأت السلطات الأمنية بعد سلسلة من الحوادث المتسلسلة لاعتقال أربعة أشخاص ثم معاقبتهم قضائيا بتهم المشاركة في فعل من أفعال الشذوذ الجنسي الذي يعاقب عليه القانون المغربي.

هذه المحطة أكدت السعي نحو الاستمرار في ممارسة سياسة مزدوجة يمكن اختصارها في عبارة "عدم السماح وعدم المنع"، إذ، مثلا، أمام رفض منح الاعتراف لجمعية "كيف كيف" بالحق في الممارسة العلنية لأنشطتها، التي قدمت ملفا من أجل ذلك منذ سنة 2004، ظلت تسمح لها بالحضور العلني في الميدان كما تسمح لها بممارسة بعض الأنشطة التحسيسية والتثقيفية، وكذا تخصيص مراكز لاستقبال المثليين ومواكبة مطالبهم الخصوصية. وتعتبر "كيف كيف" أول وأقدم منظمة في المغرب تقوم بأنشطتها على الدفاع عن حقوق هذه الفئة نيابة عن جماعات المثليين. كما أن عدم المنع العملي يبرز أيضا في السماح بعرض كتب

لمثليين مغاربة مثل عبد الله الطايغ، وهم يتناولون فيها موضوع الجنس والهوية الجنسية بالمغرب، وذلك بفضاءات رسمية كالمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء، الذي ينظم سنويا تحت إشراف رسمي من وزارة الثقافة.

ولعل النقاش صار بعنوان عريض أكثر خلال السنتين الأخيرتين، عقب واقعة اعتقال شخص مذكر يرتدي زيا نسائيا ليلة رأس سنة 2019 من قبل رجال الشرطة بمدينة مراكش، إثر محاولته الفرار بعد ارتكابه حادثة سير في الشارع العام. فتم التشهير به عبر تداول فيديو مصور من قبل بعض الأشخاص الذين حضروا في المكان لحظة الاعتقال، فظهر الشخص المعني بالحادث في وضعية التوسل من رجال الشرطة حمايته وحماية حياته الشخصية، خصوصا بعد كشف هويته الوطنية والمهنية عبر تصوير بطائمه الخاصة. فتداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي مشهد الشخص بمساحيق تغطي وجهه طالبا للشفقة بعد نزع الشعر النسائي الاصطناعي الذي كان يحمله على رأسه. وهذا ما حول الواقعة لموضوع انتقادات تسريب الصور والفيديوهات، وأفرز بالتالي نقاشا حقوقيا أيضا، خصوصا بعد قرار متابعة المواطن قضائيا في حالة سراح رغم الضرر الذي لحقه نفسيا واجتماعيا من مس بالكرامة وانتهاك لحياته الخاصة، حسب تعبير عدد من المنظمات الحقوقية التي تابعت الموضوع وأصدرت بيانات بخصوصه.

### حرية اللباس : حوادث وحملات

أثارت عدد من المنابر الإعلامية الورقية والالكترونية مسألة حرية اللباس في الفضاءات العمومية في أكثر من مناسبة، كما أطلقت حملات وعرائض للاحتجاج أو للتنديد بمتابعات قضائية أو باعتداءات على فتيات بسبب لباسهن الذي اعتبر مخلا بالحياء العام، مثل ما حدث سنة 2015 بإنزكان/أكادير، حيث تمت محاصرة فتاتين من قبل جمهور من المتسوقين، ثم تقديمهما إلى الشرطة التي اعتقلتهما قبل أن تحيلهما بعد ذلك على النيابة العامة، وذلك بسبب لبسهما لتنورتين قصيرتين عند المرور بأحد الأسواق بإنزكان في اتجاه مقر عملهما بأحد محلات الحلالة، لتتم متابعتهمما بتهمة "الإخلال بالحياء العام". حيث اعتبر لباسهما القصير عريا متعمدا. وتلت هذه الحادثة، شهرا بعد ذلك تقريبا، واقعة أخرى بأحد شوارع مدينة أسفي، مما دفع بمنظمات حقوقية ونسائية بالخصوص لإطلاق حملة على مواقع التواصل الاجتماعي ضد فرض الرقابة على لباس الناس في الشارع وضد الأحكام الصادرة بحق من يمارسن حرياتهن الفردية في اللباس. لكن مؤخرا، خلال منتصف شهر شتنبر 2021، عاد النقاش المتجدد للصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي إثر انتشار مقطع فيديو مصور من أحد أحياء مدينة طنجة، يظهر فيه



شخص مراهق يرفع تنورة قصيرة لشابة في الشارع العام ويلمس جزءا حساسا من جسدها.

### الحرية الفردية: ولادة المفهوم ونضج المطلب

الاستعراض المختزل والمكثف لبعض اللحظات الفارقة التي عاشها المجتمع المغربي انطلاقا من حوادث معينة، تحيلنا إلى ذلك النقاش الذي عاشتها مجتمعات أخرى وهي تنحو نحو انتقالاتها وتحولاتها. إن كانت هذه الحوادث مجرد مؤشرات فهي تعيدنا إلى ذلك النقاش النظري الكبير حول مفهوم الحرية ذاته. نقاش لا يمكن تأطيره دون طرح أسئلة تتقاطع فيها مستويات علائقية، اجتماعية وثقافية. وفي المستوى الأول، نجد ذلك الجدل القديم الذي عرفته كل المجتمعات التي قطعت أشواطاً كبيرة في الحداثة والتحديث والمرتبطة بمدى حرية الناس في التصرف وفق إراداتهم الذاتية بعيداً عن مختلف أنواع إكراهات الوجود البشري. أما المستوى الثاني، فيهم ذلك الفرد نفسه وإلى أي مدى يمكن أن نتصوره ككيان فاعل مفكر ومستقل. وفي مستوى ثالث يوجد إشكال قد يجمع المستويين السابقين ويضيف إليهما سؤال العلاقة بين الحرية الفردية والحرية الجماعية وهل يستطيع الأفراد خلق حريرتهم كنشاط يهدف إلى بناء العالم، وهل هذه الحرية تعني انسحاب الفرد من جماعته؟

بالنسبة للبعض، ليس الفرد سوى نتاج للتنشئة الاجتماعية ويتأثر بالعديد من العوامل المحددة (الأسرة، المحيط، المدرسة...). فيما يرى آخرون أن وجود الأفراد هو النواة الأساسية للتحليل بناءً على امتلاك الفرد العقلاني قدرًا معينًا من المعلومات حول ذاته وسياق فعله. وبالنسبة له تمثل المجتمعات وظواهرها، جميعاً لإرادة الفاعلين العقلانية من أجل تحسين أوضاعهم. وفي مستوى ثالث من الفهم، لا يمكن فهم المجتمع، إلا باعتباره مساحة للتفاوض بين الحرية الفردية والجماعية. والحرية بالنسبة له تعني انتفاء التناقضات الموجودة في توازن القوى بين الطبقات. لهذه الأسباب، وتبعاً لهذا المنظور، يتم تدمير الحرية الفردية من خلال استعباد أولئك الذين يمتلكون فقط قوة العمل لصالح أصحاب رأس المال. وعلى هذا الأساس، فإن التفكير في الفرد وحريرته بالنسبة لهذا التوجه يتطلب أن نتجاوز الفرد بشرط تسوية المسألة التطبيقية.

وفي معنى آخر، يتطلب خلق فضاء الحرية، اعتبار الطرائق المختلفة لتعامل الأفراد مع أجسادهم وطرق تفكيرهم، ويمكن القول، حسب هذا التصور أن فكرة الحرية تتجسد من خلال نموذج للفعل الجماعي الذي خاضته النساء للتخلص من أسر الجسد. كما أن الحرية بالنسبة لهذا التوجه تخضع للاختبار بشكل أساسي من خلال التحولات التي تطرأ على العلاقات مع الآخرين، والتي تأتي انطلاقاً، من الحاجة

إلى "تملك الذات". ونتيجة لذلك، لكي تكون هناك حرية يجب أن تستند إلى الاعتراف بالعلاقات الاجتماعية وبالتحول التي تطرأ عليها.

أذا أخذنا بعين الاعتبار، هذه المنطلقات المختلفة في النظر إلى الحرية، يمكن أن نسجل بأن المجتمع المغربي ومن خلال التحولات التي شهدتها ويشهدها يجعل الناس يتفاوضون باستمرار بين مستويات مختلفة من التوجهات. وبالعودة دائما إلى التاريخ، يمكن أن نسجل أن أول محاولة لمأسسة النقاش المجتمعي حول الحرية الفردية يعود إلى شهر يناير 2008، حين خرجت مجلتا تيل كيل الناطقة بالفرنسية ونيشان الصادرة بالعربية بعريضة مفتوحة عنوانها "النداء من أجل الدفاع عن الحرية الفردية"، وجمعت العريضة أكثر من ألف توقيع، لتشكل بذلك نقطة تحول في اتجاه الدفاع عن الحقوق الفردية كجزء من منظومة حقوق الإنسان المدنية.

ومن جهة أخرى، خلقت أحداث 20 فبراير 2011 وضعية ملائمة لطرح الحقوق المدنية خلال الدينامية التي عبرت عنها الجمعيات والمنظمات المدنية المدافعة عن سمو الوثيقة الدولية بخصوص حقوق الإنسان، وهو ما تقاطع مع المرونة التي عبر عنها المشرع في سياق العمل على صياغة وثيقة دستورية جديدة، لكن تحقق تلك المطالب كان جزئيا. إذ في الوقت الذي يفهم من الفقرة التي تحدد الإسلام دين الدولة من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 توجهها صريحا نحو السماح للمواطن المغربي باعتراف أي دين يشاء، فإنه لا يتضمن اعترافا صريحا أو ضمنيا بوجود مواطنين غير مسلمين بالمغرب.

كما أن مدونة الأسرة التي تستند نصوصها العامة على المرجعية الدينية الإسلامية لم تأت موادها صريحة بضمان هذا الحق دون شروط، وإن بمستويات معتدلة ومرنة، فتظل بذلك كمرجع في التشريع الرسمي بين المغاربة وكمصدر للأحكام التي يصدرها القضاء المغربي في قضايا تتعلق بحياتهم المدنية الخاصة، بحيث أنها لم تطرح على الأقل تمايز المواطنين على مستوى المعتقدات، بل تظل تشريعاتها ونصوصها سارية على جميع المغاربة بمختلف معتقداتهم، باستثناء اليهود الذين يحظون باعتراف رسمي كمكون ديني متميز وذا خصوصية. ولهذا طرح المجلس الوطني لحقوق الإنسان مقترح تعديلات جديدة حول القانون الجنائي بهدف مساندة التحولات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع المغربي، من خلال تقديمه ل"مذكرة متعلقة بمشروع القانون 10.16 الذي يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي بالمغرب".

الحرية الفردية: في شرعية المناولة السوسولوجية<sup>1</sup>

يتطلب بناء مجتمع حديث ديمقراطي، مشروعاً متكاملًا يستوعب مسألة الحرية الفردية كقيمة إنسانية محضة؛ لأن تمتع البشر بتلك الحرية جزء لا يتجزأ من عملية تحقق إنسانيتهم و تفردهم و سموهم الأخلاقي. و إضافة إلى هذا البعد الأخلاقي القيمي، هناك بعد عملي، يجعل من تلك الحرية الفردية أحد روافع التنمية الشاملة. يتمثل ذلك في مساهمتها الحيوية لبناء إنسان غير معطوب، غير مهدور، ناضج وواع كفاية، حتى لا يصبح حجرة عثرة أمام تحقق أهداف تلك التنمية. ألم يدافع مونتيسكيو Montesquieu في كتابه "روح القوانين" و منذ زمن طويل، عن الحرية باعتبارها الخير والمورد le bien الذي يسمح بالتمتع بكل الخيرات و الموارد الأخرى.

وبما أن مقارنة مسألة الحرية الفردية في هذه الدراسة، لن تكون من زاوية فلسفية، قانونية، حقوقية... بل من زاوية نظر سوسولوجية، فمن الأهمية بمكان طرح التساؤل التالي: هل تمتلك السوسولوجيا "الشرعية المعرفية" لمقاربة موضوع يتعلق بالحرية الفردية؟

مبدئياً... الجواب هو نعم، ما دام هذا الموضوع شأن إنساني بامتياز، و يهم الأفراد كما الجماعات على حد سواء. لأن ما يسمى بالحرية الفردية، ليست فردية خالصة، بل هي فردية و جماعية في آن واحد؛ لأنها في نقطة ما تتطلب بالضرورة العلاقة بالآخر.

لكن، إبيستمولوجياً... الأمر ليس بالسهولة المتصورة... فكيف لعلم كعلم الاجتماع، الذي تأسس أصلاً على القول باستقلالية الاجتماعي l'autonomie du social عن الإرادة الفردية الخالصة، من استيعاب مسألة الحرية الفردية باعتبارها التعبير الأمثل عن هذه الإرادة الحرة؟

لحل هذا الإشكال من الناحية الإبيستمولوجية، وبالتالي فتح إمكانية بناء الحرية الفردية كموضوع سوسولوجي؛ ينبغي القيام "بانقلاب براديغماتي" un bouleversement paradigmatique على تلك "البراديغمات" السوسولوجية، التي تجعل من الإرادة الفردية و الحرية الفردية، مجرد أبنية اجتماعية و ثقافية. سواء تلك "البراديغمات" التي تفسر الممارسات و التمثيلات الفردية بربطها بأسباب و محددات و إكراهات نسقية/ بنوية؛ أو تلك التي تفهمها من خلال كشف منظومة الغايات و المقاصد، المعاني و الدلالات المحددة اجتماعياً.

بعبارة أخرى، إن استيعاب الممارسة الفردية الحرة من الزاوية السوسولوجية، لا يمكن أن يتم إلا بالقطيعة مع ذلك التصور المبني على الربط بين أشكال التشريط الاجتماعي le conditionnement social و طبيعة المنطق الذي يحكم الممارسة الاجتماعية؛ سواء أخذ هذا التشريط شكل تشريط بنيوي ( إكراهات اجتماعية و مادية...) أو أخذ شكل تشريط غائي و مقاصدي. لهذا نجد جورج غورفيتش G.Gurvitch قد انتبه و من ثم تساءل، في نصه Déterminismes sociaux et libertés humaines عن الحيز الذي يبقى للحرية في التحليل السوسولوجي، في خضم دوامة حزمة كبيرة من المحددات السوسولوجية.

إذن، هذا القطع مع هذه البراديفمات السوسولوجية، يدفع بالضرورة لبناء "براديفم" جديد، يمكنه استيعاب الفرد ككائن له إرادة حرة.

سنجد أن المساهمة في بناء هكذا "براديفم"، في صلب كثير من الأعمال السوسولوجية المعاصرة، مع أسماء مثل :

A.Touraine, Axel Honneth, B.Lahir, D.Martuccelli, M.Wiviorka,  
G.bajoit , A.Giddens,L.Dumont, Coster,F.De Singly.....

من خلال بعض من أعمال هؤلاء، و رغم اختلاف خلفياتها النظرية، نستشف الملامح الأساسية لهذا البراديفم الجديد. الذي يقوم على وضع الفرد ( بألف و لام التعريف) l'individu في قلب التحليل السوسولوجي، وعدم البقاء سجناء لبراديفم تفسير الاجتماعي بالاجتماعي كما مع المدرسة السوسولوجية الكلاسيكية. و ذلك بالتوجه نحو " الفردي" في علاقاته الاجتماعية. بهذا الشكل يصبح الفرد المبدأ المركزي و المرجع الأسمى لإنتاج المعنى و الدلالة في سياق اجتماعي معين.

كما يتطلب إدراك الحرية الفردية، طبقا لهذا البراديفم الجديد، الإقرار بوجود " علبة سوداء" une boite noire لا يصلها ضوء التحليل السوسولوجي في إطار البراديفمات الكلاسيكية... علبة سوداء... بمعنى وجود مساحة ما ... حيز ما... تحدث فيه أمور و أشياء لا تجعل العلاقة بين التشريط الاجتماعي و الممارسات الفردية محكومة بمحددات معينة أو حتميات معينة. هذه العلبة السوداء هي عبارة عن عمليات des processus شديدة الذاتية و الخصوصية ( لها بعد سيكولوجي لا يمكن تجاهله)... عمليات تدفع الفرد في لحظة ما ليحوز على قدرة التأثير في ذاته la capacité d'agir sur soi ليصبح بالتالي ذاتا فاعلة un sujet . ذات تعتبر و تحكم على أشكال التشريط الاجتماعي الضاغطة عليها كآليات استلاب l'aliénation تجعل

من تلك الذات الفردية غريبة عن ذاتها... و لا تتعرف على ذاتها في تلك الشروط الاجتماعية. كما تكبح خياراتها لبناء هوية شخصية خاصة بها.

إلا أن بناء هذه الهوية الشخصية، ليس هو نهاية مطاف اكتساب التحرر الفردي. فالفرد بمجرد تحوله لذات فاعلة يجد نفسه، بالضرورة، ملزما بالتعامل و تدبير و إدارة كل تلك الضغوطات والإكراهات والتوترات الآتية من محيطه الاجتماعي أو الناتجة عن علاقاته الاجتماعية. لذلك على هذا الفرد باعتباره ذاتا فاعلة، البدء بالتفكير في التأثير في محيطه الاجتماعي و الآخر الاجتماعي. عليه أن يصبح فاعلا un acteur ليمتص، و يؤثر، و من ثم يتحكم في كل تلك الضغوطات والإكراهات.

## من الفرد إلى الفاعل

هذا التحول من الفرد إلى الذات الفاعلة إلى الفاعل، هو ما يجعل الإنسان يحوز على القدرة المزدوجة للتأثير في نفس الآن على الذات، كما على المحيط و الآخر الاجتماعي. و حيازة هذه القدرة، هي ما يمكن من التحرر بهذا القدر أو ذاك من أشكال التشريط الاجتماعي . و بالتالي من الوجود الاجتماعي كذات فردية فاعلة، لها القدرة على بناء و إعادة بناء هويتها الشخصية بإرادة ذاتية.

و هكذا تصبح الحياة الاجتماعية قابلة للإدراك السوسولوجي، باعتبارها شبكة من التفاعلات اللامحدودة و اللامتناهية، بين كائنات إنسانية أصبحت ذواتا فاعلة، قادرة و لو بشكل جزئي، على القيام بأفعال حرة، ناتجة عن وعي و إرادة؛ للانفلات من ضغوط و إكراهات " المحيط" و " الآخر" الاجتماعي.

هذا على المستوى السوسيو-نظري، أما على المستوى السوسيو-تاريخي، فالحريات الفردية مرتبطة بالتلازم مع الحداثة، بما أنها مبنية على أسس من قبيل العقلانية la rationalisation و الفردانية الأخلاقية l'individualisme morale.

والمجتمع الحداثي بهذا المعنى، هو الذي يفتح الإمكانيات أمام الفرد لتحقيق الذات و الاستقلالية. بمعنى إمكانية تحوله من ذرة اجتماعية un atome إلى الذات الفاعلة un sujet و من ثم إلى الفاعل l'acteur. ليصبح مضمون الحرية الفردية في إطار المجتمعات الحديثة، تتمظهر على شكل عملية دينامية لتحقيق استقلالية الفرد l'autonomie ، بكسره الإكراهات الخارجية وتجاوز الضغوطات الفوقية، مع الاستعداد لتحمل الكلفة الاجتماعية -أحيانا قاسية- للتحرر.

هذه العملية تُستوعب سوسيولوجيا، من خلال مؤشرات الفعل الفردي *l'action individuelle* الذي يرافقها من قبيل: الإرادة الحرة، الرأي الحر، القرار، الاختيار، الإنجاز، الإبداع، الاحتجاج...

وإذا قبلنا فكرة أنه ليست هناك حدود للحرية الفردية، بما أن كل حرية مكتسبة اجتماعيا، إلا وتولد بالضرورة أشكال جديدة من الإكراهات الاجتماعية، ينبغي تجاوزها ومقاومتها وكسرها. فإنه ينبغي أيضا قبول فكرة كون التحرر، سواء أخذ شكل تحرر الفرد من قوانين الطبيعة، من الألوهة، من الجماعة، من النظام الاجتماعي، و إمكانية فعل ما يريد وقتما يريد وبدون حدود... يحمل أيضا تهديدا للحياة الاجتماعية، بظهور أشكال من *le chaos* و"الأنوميا" كما القلق و الخوف من المجهول. لذلك فالحرية كيفما كانت أشكالها، ينبغي أن تقرر بالالتزام والمسؤولية اتجاه الذات كما اتجاه الآخر.

كما لا ينبغي تجاهل كون مجتمعات الحداثة، وإن كانت تسمح بعملية بزوغ الفرد الحر كذات وكفاعل؛ فإنها لا تضمن نجاحا مطلقا لها. بما أنها عملية قابلة للسقوط ولانهيار في أية لحظة. لماذا؟

لأن هذا الفرد الحر، يواجه قوى قد تدفعه لتمزق و تشظي ذاتي، و بالتالي فقدانه للتحكم الذاتي في اختياراته و مساراته الحياتية، ومن ثم فقدانه لحرية وإرادته.

فمن جهة، هناك قوة السوق بمنطقها الليبرالي والنيو-ليبرالي، وما تفرضه على الفرد من الدخول في سياقات تنافسية رهيبية لتحقيق المكاسب و الوصول للمواقع. كما أن هذه السوق بمنطقها الاستهلاكي الاستماعي تغذي أيضا النزعة الفردانية المصلحية *L'individualisme utilitariste*.

ومن جهة ثانية، قوة الرغبات و الأهواء *les passions* الناتجة عن ضغط "الهو" *le ça* ( بلغة فرويد) و منطق اللبيدي الجنسي، الذي المتعوي، وما يرافق ذلك من نرجسية وانشغال بالجسد ومتطلباته.

ومن جهة ثالثة، قوة الحنين *La nostalgie* للوجود الاجتماعي على أساس الانتماء وذوبان الذات الفردية في هويات جماعية ( دينية، عرقية، قبلية، قومية...).

وبالتالي على الفرد، ليحافظ على ذاته الفاعلة كما صفة الفاعل، أن يقاوم إذابته و ابتلاعه من طرف قوة أو أكثر من هذه القوى: السوق، الفردانية المصلحية، اللاشعور اللبيدي (من لبيدو)، نوستالجيا الانتماء الجماعي، وذلك باعتبارها أشكال هيمنة واستلاب، سحق وامتصاص للإرادة الحرة الفردية.

بهذا المعنى تمكن وجهة النظر السوسيوولوجية، من استيعاب التحرر الفردي كجهد مسترسل ودينامية مستمرة. إذا كان هذا المسار المعقد نحو التحرر الفردي عرفته و ما زالت تعرفه المجتمعات الأكثر عصرنة و تطورا، فماذا عن إمكانية تحقيقه في مجتمع أقل تطورا و حداثة و عصرنة كالمجتمع المغربي. مجتمع مازالت فيه الأنساق و البنيات الاجتماعية و الثقافية الضاغطة على الفرد، لها من القوة و الصلابة ما تحد به وتعرقل، بزوغ فردانية حرة واعية و ناضجة.

لهذا ، يمكن اعتبار العمل السوسيوولوجي ضروري في المرحلة الراهنة، لمحاولة الإجابة عن هذا السؤال. بما أنه يفتح إمكانية الالتصاق بالواقع الاجتماعي، و الإنصات "لضججه" و صرخاته لاستقراء ما يمور به من وقائع و ما يعج به من ظواهر، بعيدا عن مضامين تلك الخطابات ذات الطابع الدستوري، القانوني، و الحقوقي حول الحرية. لأنها قد تخفي في طياتها رهانات إيديو- سياسية أو إيديو- اجتماعية. وهي - للإشارة - عوائق إبيستمولوجية أمام بناء أية معرفة تتوخى العلمية والموضوعية.

و بناء عليه، لن نجد أنسب ولا أكثر ملاءمة لمقاربة واقع هذه الحرية في المجتمع المغربي، من التركيز على ثلوث: الدين، الجسد، الجنسية. لأن الأمر لما يتعلق بهذا الثلوث، تنفتح إمكانية الكشف عن حقيقة وواقع، مدى انغراس فكرة الحرية الفردية في مجتمعنا، من خلال استكناه مواقف و تمثيلات وسلوكيات عينة تمثيلية من أفراد.

أنجز هذا البحث في إطار مجهود جماعي، أشرف عليه باحثو منصات بمعوية المشاركين في هذا البرنامج في سياق بحث جماعي استمر لمدة سنة. وشمل مختلف عمليات بناء الموضوع، صياغة إشكالية البحث، مراجعة الأدبيات، بناء مؤشراته الأساسية، بناء أداة البحث وتجريبها، وصولاً إلى تحليل النتائج.

### منهجية البحث

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال المحوري التالي: كيف يتمثل مجتمع البحث الحريات الفردية، وكيف يبني مواقفه من ممارستها في السياق المغربي الحالي؟

للإجابة عن هذا السؤال، عملت الدراسة على رصد بعض من تجليات الحرية الفردية لدى المبحوثين، انطلاقاً من ثلاث زوايا: مظاهر استقلالية/أو عدم استقلالية الفرد عن الجماعة، عن الأسرة، عن شبكات القرابة المختلفة من جهة أولى. كما عن منظومة الدين من جهة ثانية. وطبيعة تمثل الفرد للجسد والتصرف فيه، خصوصاً فيما يتعلق بالحياة الجنسية من جهة ثالثة.

وبعد مراجعة الإطار النظري، والموافقة عليه من طرف اللجنة العلمية المشرفة على المشروع، بنى فريق البحث أدواته البحثية المتمثلة في استمارة تتضمن أكثر من مئة سؤال. هذا العدد الكبير نسبياً من الأسئلة أملت ضرورة ملامسة المحاور الثلاثة الرئيسة في البحث بشكل متوازن: محور أول ركز على تمثل الجسد ومدى الاتفاق مع تملكه الفردي وحرية التصرف فيه وفق الإرادة الفردية سواء بالمطلق، أو من خلال الممارسات اليومية المرتبطة باللباس، وارتداء الحجاب، والموقف من بعض الممارسات من قبيل التجميل وغيرها. أما المحور الثاني فيمس طبيعة العلاقة بالدين، وبحرية المعتقد وإلى أي درجة يمكن قبول الاختلاف الديني سواء في العلاقة مع الآخر القريب أم البعيد. فيما خصص المحور الثالث للجنسانية la sexualité سواء من حيث تمثل العينة لها، أو من خلال الموقف من ممارسات الآخرين. كما تجدر الإشارة إلى كون الاستمارة تضمنت أيضاً، في ارتباط بما سبق ذكره من محاور، أسئلة مباشرة تهم عدداً من بنود القوانين موضوع النقاش حول الحريات الفردية بالمغرب. من قبيل فصول القانون الجنائي 220،490، 222.



دامت هذه الدراسة سنة كاملة وأجري شقها الميداني ما بين 17ماي و 17 يونيو 2021 واعتمد هذا البحث الكمي استمارة تتكون من 103 سؤالاً. وشمل عينة تصل إلى 1320 فرداً، مثلت أغلب جهات المغرب ومختلف الشرائح الاجتماعية.

## عينة الدراسة

من خلال النتائج الأولية للبحث الميداني، نتبين ما يلي على مستوى خصائص العينة:

- فهي عينة متوازنة على مستوى تمثيلية الذكور والإناث، وإن بزيادة طفيفة لنسبة الإناث 51.3%
- و هي عينة شابة عموماً، بحيث تشكل فئة 18-44 سنة نسبة 76.3%.
- و هي عينة تمثل العدد الأكبر من جهات المغرب، و إن بتفاوت، أملت ظروف موضوعية عند إنجاز البحث. هذا مع ضرورة الإشارة، إلى غلبة نسبية للجهات الساحلية و الشمالية الغربية من المغرب. و هذا أمر يمكن اعتباره منطقياً و واقعياً، بما أن هذه الجهات تعكس على مستوى المغرب ككل، ثقلاً ديموغرافياً و اقتصادياً لا يستهان به.
- و هي عينة يغلب عليها من الناحية السوسيو-مجالية الطابع الحضري، أي من حيث محل إقامة أغلب المبحوثين. و هكذا نجد حوالي 79.7% يقطنون مدناً كبرى، متوسطة أو صغيرة. في حين تقطن النسبة الباقية في مجالات ذات طابع قروي. و هذا أيضاً يعكس واقع النمو الحضري بالمغرب، حيث يقطن حوالي 60% من ساكنته حالياً، في مجالات حضرية وشبه حضرية طبقاً للإحصاءات الرسمية.
- هذا الطابع الحضري الغالب على العينة، جعل أكثر من 60% من أفرادها يقطنون شققاً عادية و اقتصادية و منازل حضرية مستقلة. في حين لم تتجاوز نسبة السكن القروي 12.3%.
- و هي عينة يغلب عليها طابع الاستفادة من التمدرس، بحيث نجد حوالي 75% من أفرادها قد ولجوا للتعليم بأسلاكه المختلفة. و 13.1% منهم لهم مستوى جامعي عالي. في حين لم تتجاوز نسبة غير المتمدرسين في العينة 17.2%.
- أما على مستوى الدخل المادي الشهري لأفراد العينة، فنلاحظ أن ربعهم تقريباً (26.4%) رفض التصريح بدخله. في حين 32.2% منهم يقل

دخله عن 3000 درهم شهريا، و 16.4% لا يتجاوز دخلهم 5000 د/ شهريا. في حين تقل نسبة أصحاب الدخل المرتفعة. و هذا أمر قد يرجع إلى نسبة أفراد العينة الذين ما زالوا في طور التمدرس، حيث يشكل الطلبة فيها 25.8% ، و الربع الآخر تقريبا ( حوالي 22%) هم عاطلون، متقاعدون، ربات بيوت. و حوالي 15 % ينضون في ما يسمى بالتشغيل الذاتي. أما الذين لهم عمل قار بالقطاع العام و الخاص فهو في حدود 37.2%.

- هذه الجوانب السوسيو-اقتصادية و السوسيو-مهنية التي ذكرنا، لها انعكاس بهذا القدر أو ذاك على الحالة العائلية لأفراد العينة. بحيث نجدهم عزاب بنسبة 57.9% ، متزوجون بنسبة 35%، و تتوزع باقي النسب على الترميل، الطلاق ، و المساكنة الحرة le concubinage.

على العموم، يمكن القول بأنها عينة، تعكس إلى حد مقبول الواقع الاجتماعي، الاقتصادي، الديموغرافي و المجالي لمغرب اليوم، مما سيعطي لنتائجها قدرا من المصداقية العلمية.

وهذا العرض الأولي لبعض نتائج الدراسة، سيحاول بسطها من خلال الربط بين عدد من المتغيرات السوسيوولوجية المذكورة أعلاه، و بعض القضايا المرتبطة بالحريات الفردية. حيث سيتم الربط بين ما رشح من البحث الميداني، من تمثيلات ومواقف وممارسات بخصوص قضايا الجسد، الجنسية، المعتقد الديني و قراءة بعض من دلالاتها الاجتماعية على ضوء متغيرات الجنس، السن، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، مكان الإقامة.

## الحرية الفردية والجسد

ترتبط حرية الفرد بحرية جسده بشكل وثيق. فهو لن تتشكل فردانيته، ولن يكتمل شعوره " بالتفرد" إلا بشعور واضح لا لبس فيه بتملك جسده، و التصرف به و فيه و من أجله، بدون قيود مفروضة عليه. وإذا كان استعمال مصطلح الجسم في اللسان العربي تعبير عن الحامل المادي للكائن الحي عامة ووسيلته الطبيعية الأولى في التعبير عن وجوده وحاجاته وشهوته ورغباته، فإن تخصيص الإنسان بالجسد يتضمن دلالات مضافة متضمنة لحمولته الثقافية، وسيروية تشكل صورته بناء على تمثيلات وممارسات وسلوكات واختيارات اجتماعية.

هذه الاختيارات الاجتماعية، برزت بوضوح من خلال الموقف من البكارة وأهميتها عند الزواج. وهكذا تولى النساء أهمية كبيرة للبكارة عند الزواج مقارنة مع الرجال، بفارق أربع نقاط. هذا التفاوت المسجل بين المستجوبين تبعا لمتغير

الجنس يحيلنا على القيمة الاجتماعية والرمزية، التي لا تزال تحظى بها البكارة، كجزء من ذلك الجسد، باعتبارها مرادفا لعذرية المرأة وعفتها. لكن اعتماد متغيرات أخرى كالفئة العمرية يطرح أمامنا قناعات متدرجة إذ تمثل فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 سنة المتزوجين والقاطنين بالقرى والمدن الصغرى الأكثر إلحاحا على أهمية البكارة، مقارنة بالقاطنين بالمدن الكبرى والمتوسطة، وهذا ما قد يجد تفسيره في تراخي عدد من القيم الأخلاقية الجماعية ضمن فضاءات "الغربة" بتعبير السوسيولوجي الألماني جورج زيمل (G. Simmel). والتي تقتضيها حياة الفردانية والعلاقات العقلانية بالمجالات الاجتماعية التي يغلب عليها طابع الكثافة الديموغرافية، ونقص في الانسجام والتجانس الثقافي ضمن تلك التجمعات البشرية الكبرى التي تبرز فيها فاعلية الأفراد أكثر فأكثر.

وبالرغم من كل التغيرات التي شهدتها المجتمع المغربي، سواء من الناحية القانونية او الاجتماعية من قبيل نسبة التمدين، ارتفاع المستوى التعليمي للنساء وتأنيث العمل وولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية، لا تزال البكارة ليلة الدخلة طقس عبور يحظى في المخيال الاجتماعي بدلالته الرمزية وحمولته الثقيلة، وإن كان الإقبال العملي عليها ما يزال مستمرا عموما، فهو يتم بمستويات متباينة بين الأفراد والجماعات بتقدير متغيرات أماكن الإقامة والفئات العمرية والمستويات التعليمية لدى الشباب المتزوجين، رغم أن القناعات، بمراعاة كل متغير على حدة، تظل متقاربة بين الذكور والإناث.

إن البكارة تضي على الزواج شرعيته الأخلاقية المتعارف عليها اجتماعيا، بحيث أن فقدانها يعني في التمثل الشعبي فقدان الشرف والعفة. هذا المنحى التفسيري ما زال يتعزز بفارق نسبي إيجابي لدى الإناث أكثر من الذكور، خصوصا إذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة 80% من مجموع المستجوبات اللواتي اعتبرنها دليل العفة والتدين وحسن التربية، وقد سجل المتزوجون المدافعون عن أهمية البكارة مواقفهم المدافعة عن ضرورتها عند الزواج أكثر من العزاب الذين فضلوا الصمت عندما طلب منهم تقديم تبريراتهم لقيمة العذرية كمعطى لحظة اختيار القران، وذلك لاختيارهم رفض الجواب بنسبة 35.27% مقابل 11.68% فقط من المتزوجين. وتتقوى المواقف الإيجابية من البكارة أيضا لدى الفئات الشابة الناضجة (من 25 إلى 34) أكثر من غيرها. وبالمقابل فإن المقللين من أهمية البكارة للزواج يركزون على قيم عقلانية، تتلخص في الفصل بين شرف المرأة ورجولة الرجل وبين حماية أو ضمان غشاء البكارة، بنسبة تصل إلى أكثر من 47%، فيما يختار أكثر من 30% من المستجوبين جوابا آخر مضمونه أن الحب والتفاهم أهم من البكارة التي يعتبرها

الباقي غير ضامنة لنجاح الحياة الزوجية، ولا تتجاوز كونها مجرد تقاليد بالية، خصوصا مع وجود إمكانيات ترميمها بالتقنيات الطبية الحديثة.

اهتمت عدد من الدراسات الكلاسيكية في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا بالجسد كموضوع للاشتغال العلمي، غير أن هذا الاهتمام ظل منحصرا، في أغلبه، على دراسة الجسد الفردي/الاجتماعي في حالاته المرضية والفرص المتاحة لعلاجها تبعا لعدد من المتغيرات، وكذا الوقوف عند التفاوتات الاجتماعية المرافقة لذلك. غير أن هذا التوجه سرعان ما فسح المجال لظهور اهتمامات سوسيولوجية أخرى، لتحده كموضوع لحسن الحال. وهكذا، نلاحظ مثلا إقبالا على إنجاز أبحاث ودراسات متزايدة حول مواضيع تتعلق بالوشم واستعمال المساحيق الكيميائية والشعبية لتشكيل صورة وأوصاف "نموذج الجسد المثالي" المطلوب اجتماعيا، مع ما يعنيه ذلك من انفتاح على سوق صناعة للأذواق والرغبات التي يتعزز جزء كبير منها بالثقافة الجماهيرية العابرة للحدود، لتصل للعمليات التجميلية المختلفة دون الحاجة الإكلينيكية لها، بل فقط لتحقيق رغبات إصلاح ما يعتبر "خطأ طبيعيا".

وضمن هذا السياق قد تسمح لنا نتائج البحث الميداني المنجز بفهم الازدياد المطرد في الاهتمام بالجسد من قبل الشباب المغربي راهنا، إذ سجلت موافقة أكثر من 28% على كون عمليات التجميل تساعد على الارتياح في الجسد، تفوقت فيها نسبة الإناث على الذكور بنقطتين، في حين عبر حوالي 38% من مجموع عينة مجتمع البحث عن عدم معرفتهم بالأمر بنسب متوازنة بين الذكور والإناث. لكن باعتماد توزيع تفصيلي يراعي متغيرات مكان الإقامة والمستوى التعليمي والحالة العائلية، تبرز تباينات على مستوى حسم الإجابة بنعم أو لا، حيث يكشف العزاب عن نسبة عالية من التردد باختيارهم جواب "لا أعرف" إلى جانب نسبة موافقة أعلى قليلا من الراضة، بينما المتزوجون من الجنسين تفوقت نسبة رفضهم اعتبار التجميل مساعدا على الارتياح في الجسد على غيرها من الاختيارين الآخرين.

إن البعد الفردي الظاهري في العلاقة مع الجسد لا يمكن أن يخفي وعيا يتشكل اجتماعيا ويوجه علاقات الفرد وتفاعلاته الاجتماعية عامة، وهذا ما يساعد على طرح سؤال العلاقة بين الأجساد كعلاقة اجتماعية متموضعة خارجيا وصارت موضوع تفكير سوسيولوجي يسائل فاعلية للأفراد تطورت عبر الزمن، مما يحفز على البحث العلمي الذي يربط متغيرات مختلفة تستمد قوتها الدلالية من تحولات صورة الجسد الفردي في علاقتها بالتمثيلات الاجتماعية حوله. وذلك لكون الجسد عموما هو موضوع للتشابه، والاختلاف، والمقارنة، والتراتب، والتمايز، والإقصاء... فقد يطرح سؤال فردانية شهوات واستعمالات واستهلاك الجسد

الفردى موضوع حدود حرية الفرد فى ذلك، إذ يحاول الفرد أن يثبت تميزه الفردى اجتماعيا، لكنه يجد نفسه متأرجحا بين أهدافه وأهداف الجماعة التى ينتمى إليها.

لذلك اشتملت استمارة هذا البحث على سؤال حول مدى الموافقة على تمثل الجسد كملك خاص جدا ينبغى التصرف فيه بحرية و بدون أية قيود. و كانت إجابات المبحوثين بنسبة 78.2% متفقة، سواء بشكل مطلق أو بشكل نسبى، على هذه المسألة. و هى نسبة إحصائية لها دلالتها التى تحيل على منحى إيجابى فى تمثل الجسد، إذا ما قورنت بنسبة 24.5% التى تحيل على عدم الاتفاق (النسبى والمطلق معا)،

وعند ربط هذه المسألة، بباقي المتغيرات السوسولوجية الخمسة المعتمدة فى هذا العرض الأولى للنتائج، وهى على سبيل التذكير تتمثل فى الجنس، السن، المستوى التعليمى، مستوى الدخل، مكان الإقامة؛ نلاحظ أن نسب الاتفاق النسبى و المطلق، كما نسب عدم الاتفاق النسبى والمطلق، لم تنحرف كثيرا عن النسب العامة للعينة ككل. وهذا يعنى أن الوعى بضرورة حرية تملك الجسد، يخترق مجمل الفئات الاجتماعية الممثلة فى العينة بمعدل يفوق 50%. وإن كان الأمر أكثر حسما لدى فئات اجتماعية بالمقارنة مع غيرها، إذ عبر العزاب عن تملكهم الخاص لأجسادهم بنسبة فاقت 45%، بينما لم تتجاوز عند المتزوجين مجموع 24%. ويمكن بسهولة تسجيل ارتفاع نسبة الوعى بالتملك الحر للجسد الفردى فى المدن الكبرى (28.63%) وانخفاضه المتدرج فى اتجاه القرى (13.44%) كأماكن للإقامة، بالمقارنة مع الأجوبة غير الموافقة التى ظلت فى نسب ضعيفة لم تتجاوز فى مجموعها 6% بالنسبة لكل فئة حسب مكان إقامتها.

أما توزيع المواقف حسب متغير الجنس فظل منسجما ومتقاربا بين الذكور والإناث ضمن مجموع مجتمع البحث فى حالتى الجواب بالموافقة أو الرفض معا، فى حين برزت التفاوتات بين فئات العمر المختلفة وبمعيار المستوى التعليمى للأفراد، وهى فى عمومها تتناسب بتقدير ارتفاع نسبة تملك الوعى بحرية استعمال الجسد كملك فردى، مع حالات العزوبية أكثر من الزواج، وارتفاع المستوى التعليمى، وسن الشباب ما دون 44 سنة.

لكن، هل ستتغير هذه التمثيلات والمواقف عند المرور من طرح المسألة، مسألة الجسد وحرية، بشكل عام وفضفاض، إلى طرحه بشكل يحيل مباشرة على ظواهر من الواقع الاجتماعى المعيش؟

بهذا الصدد، ركزت أسئلة الاستمارة على قضايا محددة، تمس بالخصوص الجسد الأنثوى فى الفضاء العام، بهدف الكشف عن التمثيلات و

المواقف " الحقيقية" من مسألة حرية الجسد. لذلك كان التساؤل حول الموقف من إبراز زينة الجسد النسائي في الشارع. حيث اعتبر حوالي 50% من أفراد العينة المسألة حرية شخصية. و حتى بعد إدخال المتغيرات السوسولوجية الخمسة المعتمدة هنا، فإن النسبة لم تتغير بشكل جوهري. مما يعني غلبة نسبية للمواقف الإيجابية من هذه المسألة في مجتمع غالبا ما يوصف بالنزوع نحو المحافظة و التدين و التقليدانية.

غير أن هذا المنحى الإيجابي لأغلبية المواقف، ينبغي أن يؤخذ بحذر شديد. حيث يمكن أن تكون بعض من تلك المواقف تعبر عن نوع من " اللااهتمام أو اللامبالاة le je m'enfoutisme " أكثر منها تعبير عن اقتناع إيجابي بمسألة حرية الجسد الأنثوي في الفضاء العام. نستدل على ذلك بكون المؤشرات الواردة في الاستمارة، التي تُوشر بشكل واضح لا لبس فيه، عن المواقف الإيجابية حازت على نسب متدنية. فاعتبار هؤلاء النسوة متحررات الجسد في الشارع، متعلمات و متفتحات و متنورات، لم تتجاوز في مجموع النسب 15.8% عند الذكور و 10.3% عند الإناث. والملفت للنظر، انخفاض النسبة لدى الإناث أنفسهن مقارنة بالذكور.

في حين، تم اعتبار تلك النسوة متحررات الجسد في الشارع، بكونهن غير محترمات، منحرفات، رخيصات و سيئات التربية عند 31.3% من أفراد العينة. بل إن 0.6% من المبحوثين اعتبرهن " كافرات".

وعلى عكس التساؤل السابق، تم طرح تساؤل نقيض. تمثل في الموقف من تغطية الجسد الأنثوي بارتداء الحجاب. حيث كشف البحث الميداني عن كون 61.2% من المبحوثين عبروا عن تأييدهم للمسألة. و هي نسبة تزيد عند الإناث (65.3%) مقابل الذكور (57.1%). أما عندما يتم ربط المسألة بالمتغيرات السوسولوجية المعتمدة هنا، فإننا لا نلاحظ تغييرات في النسب ذات دلالة مقارنة بالنسبة العامة للعينة. وحتى في تلك النسب حول عدم الاهتمام بالمسألة أصلا ( بدون موقف محدد)، لا نلاحظ فروقات جوهرية بين العينة ككل و الفئات المكونة لها. فالنسبة على العموم بقيت تتأرجح بين 20% و 25%.

كما رصدت الدراسة، أن أسباب دعم ارتداء المرأة للحجاب في الفضاء العام، غالبا ما يجد سنده في المرجعية الدينية ( ضرورة الانسجام مع تعاليم الدين الإسلامي) عند 62.5% من أفراد العينة. في حين قدم حوالي 38% تبريرات ذات طابع عملي من قبيل أسباب شخصية و أخلاقية، تجنب التحرش، وكلام الناس...

وعطفا على ما سبق، لا ينبغي إهمال نسبة 3.8% من المستجوبين، الذين عبروا بوضوح تام، عن موقفهم المضاد لارتداء الحجاب. هذه الفئة، و رغم ضعفها

العددي و النسبي، ينبغي الانتباه إلى ما قدمته كتبرير لموقفها ذلك. حيث 67.3% عبروا عن كون ارتداء الحجاب من عدمه، هو حرية شخصية محضة. في حين برر 30.9% موقفهم بالمساواة بين الرجل و المرأة، و بالتالي لا ينبغي فرض أي شيء عليها.

نلاحظ إذن، أن هذه المواقف المضادة لارتداء الحجاب في الفضاء العام، لا تمتح من مرجعية دينية، بقدر ما تمتح من مرجعية الحقوق و الحريات و المساواة.

## الحرية الفردية و الجنسية La sexualité

من الأشكال المعبرة عن ممارسة الحرية الفردية، إمكانية عيش حياة جنسية بين راشدين، مطبوعة بالاتفاقية والرضائية، بالرغبة الواعية والإرادة الحرة. لذلك احتوت الاستمارة المعتمدة في هذه الدراسة، على عدد من الأسئلة محيلة على هذه المسألة. سنركز هنا، على بعض من النتائج الأولية التي رشحت عن البحث الميداني بهذا الخصوص.

تجدد الإشارة بداية، إلى كون حوالي 50% من أفراد العينة، كما من فئاتها المختلفة حسب المتغيرات الخمسة المعتمدة هنا؛ اعتبروا القيام بعلاقات جنسية قبل الزواج لدى الفتيان كما الفتيات مسألة حرية شخصية. في حين توزعت باقي النسب على نعت تلك العلاقات بالفساد الأخلاقي، الابتعاد عن التعاليم الدينية، وسوء التربية.

كما اعتبر 76.3% من المبحوثين، أن العلاقات الما- قبل زواجية أصبحت منتشرة في المجتمع المغربي. بحيث نجد حوالي 60% منهم قد صرحوا عن معرفة شخصية بفتى أو فتاة، له أو لها، ممارسات جنسية من هذا النمط.

غير أننا نرصد بعد سؤالهم، عن الهدف الذي يدفع هؤلاء الشبان والشابات، للقيام بهكذا ممارسات جنسية، صرح حوالي 56% منهم بأن الهدف هو إشباع الرغبة الجنسية. في حين لم ينتبه إلى بعد ممارسة الحرية الفردية في هذه الممارسة الجنسية إلا 15.4%. بمعنى أن البعد الغريزي البيولوجي في تفسير هذه الممارسات الجنسية، حضر عند أفراد العينة بشكل أقوى من التفسير ببعده ثقافي، أو حقوقي، كالحرية و الحق و الإرادة. أما الذين يرفضون بشكل قاطع مثل هذه العلاقات الجنسية، فقد برر 77.6% منهم موقفهم بكونها علاقات محرمة دينيا.

هذا عن العلاقات الجنسية " الحرة و الغيرية" hétérosexuel، أي بين ذكور و إناث خارج إطار المؤسسة الزوجية. فماذا عن الموقف من العلاقات الجنسية " المثلية" homosexual ؟

بهذا الخصوص، كشفت الدراسة أن أكثر من 50% من أفراد العينة، عبروا عن موقف سلبي رافض للعلاقات الجنسية المثلية، بأشكال مختلفة. حيث هناك من اعتبرها مرضا نفسيا أو بيولوجيا، انحرافا، علاقات ضد الطبيعة، تقليد للغرب). هذا إضافة إلى نسبة 3.5% منهم اعتبروا المثليون و المثليات، كفارا خرجوا عن الدين الإسلامي. تلي هذه الفئة، فئة أخرى من العينة، عبرت عن " جومونفوتيزم" أي لامبالاة واضحة اتجاه المثلية بنسبة 26.8%. في حين عبر 13.7% عن كونها ممارسة لحرية فردية. كما نسجل أنه بإدخال تلك المتغيرات الخمسة المعتمدة هنا، لا نلاحظ انحرافا عن تلك المسجلة على مستوى العينة ككل.

لكن، ماذا عن الموقف من حرية الإظهار العلني للمثلية الجنسية في الفضاء العام؟

بخصوص الإعلان العلني عن الميولات الجنسية المثلية في الفضاء العام، فقد عبر حوالي 60% عن رفضهم لذلك. في حين عبر 23.6% عن عدم اهتمام و لا مبالاة بالمسألة. و هذا يدل على ارتباط بين هذا الموقف و التمثل المطبوع بالسلبية، الذي رصدناه سابقا اتجاه المثلية الجنسية.

وحتى عند إدخال تلك المتغيرات السوسولوجية الخمسة، فإننا لا نلاحظ فروقات ملموسة في نسبة الرفض ( حوالي 60%)؛ إلا أنه ينبغي تسجيل أن نسبة الرفض هذه، تزيد عن النسبة المذكورة سابقا كلما انخفض المستوى التعليمي للأفراد المستجوبين ( بدون مستوى دراسي، كتاب قرآني، ابتدائي).

كما تجدر الإشارة، إلى أنه رغم هذا المنحى السلبي اتجاه المثلية الجنسية، فإن 30% من أفراد العينة، صرحوا بكونهم على معرفة شخصية ومباشرة بشخص له ميولات جنسية مثلية. بمعنى أنه رغم سلبية التمثل و الموقف من مسألة المثلية، نسجل تسامحا سلوكيا نسبيا في العلاقات اليومية الاجتماعية.

وعند طرح قضايا حول وسائل ضبط و تنظيم الجنسية في المجتمع، عبر الوسائل التربوية والقانونية، فقد تم تسجيل ما يلي:

\_ بخصوص تدريس التربية الجنسية في المؤسسات التعليمية، وافق حوالي 60% من أفراد العينة على ذلك، في حين عبر 20% عن عدم موافقتهم، و باقي النسبة تعود لذوي الموقف الغير محدد.



وبربط المسألة بالمتغيرات السوسولوجية الخمسة المعتمدة هنا، نلاحظ أنه ثمة انحراف عن النسب المسجلة على مستوى العينة ككل، فيما يخص الارتباط بمتغير المستوى التعليمي. حيث نرصد أنه كلما انخفض هذا المستوى انخفضت نسبة الموافقة إلى حدود 40%. قد يعود ذلك إلى نوع من الالتباس في فهم و استيعاب المقصود بالتربية الجنسية لدى هذه الشريحة من العينة.

وفي موضع آخر، نرصد ارتباطا بمتغير المجال/ مكان الإقامة، حيث ارتفعت نسبة الموافقة في المدن الكبرى لتلامس نسبة 75%.

\_ بخصوص الموقف من الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي، المتعلق بتجريم العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج، نسجل أن 69.2% من أفراد العينة المبحوثة لم تكن لهم أدنى فكرة عن هذا الفصل.

وبعد إطلاعهم على فحوى هذا الفصل القانوني من قبل الباحث، بكونه يجرم العلاقات الجنسية خارج الزواج؛ تم تسجيل المواقف التالية منه؛ حيث عبر 50.4% منهم عن قبول ما يتضمنه هذا الفصل، مبررين ذلك بكونه وسيلة للحد من الفساد الأخلاقي، الانحراف، الدعارة، فوضى العلاقات الجنسية. في حين ربطه آخرون بكونه يحمي الأسرة من التفكك، أو يحد من الأطفال غير الشرعيين، أو يحد من العزوف عن الزواج.

و قد تعمدت الاستمارة عدم تقديم جواب في خانة الإجابة يوجي بالإحالة على التعاليم الدينية، حتى لا يتم توجيه المبحوث. غير أنه تم رصد كون عدد من التبريرات المقدمة من طرف المبحوثين، لها ارتباط بهذا القدر أو ذاك بالمرجعية الدينية.

أما بخصوص المستجوبين، الذين عبروا عن موقف مضاد صريح لهذا الفصل، و نسبتهم 27.2% . فقد برر 48.3% منهم موقفه بالدفاع عن الحرية الشخصية. و 24.3% اعتبروا أن وظيفة القانون ليست هي إنتاج الأخلاق. و هذه مواقف يمكن اعتبارها مبنية بوعي و ناضجة إلى حد كبير. غير أن هناك 15.2% منهم اعتبر هذا الفصل عائقا أمام عيش حياتهم الجنسية وتلبية رغباتهم " اللبيدية (من لبيدو libido ) فقط. بحيث يمكن القول أن موقفهم هذا، و إن يظهر للوهلة الأولى، كدفاع عن الحرية الجنسية للفرد، فإنه في الواقع ليس أكثر من موقف تمليه، الغريزة أكثر من الإرادة الواعية و الحرة، و بالتالي فهو موقف غير ثابت، و يمكن أن يتغير تبعا لتغير السياق الاجتماعي و شروطه و إكراهاته بالنسبة للفرد.

وهناك نسبة 11.6% منهم، عارضت الفصل 490 من ق.ج.م، بخلفية مختلفة تماما عما سبق. وهي كونه لا يطبق سواسية على المغاربة. أي يطبق على البعض

دون البعض الآخر، لاعتبارات تتعلق بمدى قوة النفوذ والوجاهة الاجتماعية للشخص. وهذا يعني ضمناً أن هذه الفئة الراضية للفصل على هذا الأساس، هي تقبله مبدئياً، لكنها ترفض فقط الشروط الاجتماعية عند تفعيله و تطبيقه.

## المواطنة و الهوية الدينية

إن قبول حرية الاعتقاد أو اللاعتقاد، وقبول العيش المشترك مع المختلف دينياً، يدخل في صميم احترام الحريات الفردية. خاصة وأن أهمية الأمر، تتعلق بالمقدس le sacré أي بما يقده الفرد أو لا يقده.

وبناء عليه، عملت الدراسة على طرح عدد من الأسئلة بهذا الخصوص، يهم بعضها القضايا التالية:

بخصوص هذه المسألة، رصدت الدراسة ان حوالي 50.1% من أفراد العينة، يتعرفون على أنفسهم هوياتياً كمسلمين أولاً. في حين لا يتعرف إلا 23.6% منهم على أنفسهم كمغاربة أولاً. وهذا يدل على كون الشعور بالهوية الوطنية، يأتي لاحقاً على الشعور بالهوية الدينية الإسلامية.

و حتى عند إدخال المتغيرات الخمسة المعتمدة هنا، فإن النسب الناتجة عن ذلك لا تنحرف بشكل كبير عن نسب العينة ككل. يظهر إذن أن مسألة الهوية الدينية هي عابرة للسياقات والشروط الاجتماعية في عينتنا.

وعندما نمزج في سؤال واحد بين البعد الديني والبعد المواطنتي la citoyenneté، لنطرح وضعية محددة و دقيقة، من قبيل التساؤل عن حق مواطن مغربي، في أن يتهم أو يحكم على مواطن مغربي آخر بالكفر أو الإلحاد مثلاً. نرصد أن 72.6% من المستجوبين يرفضون ذلك. ولم يوافق بشكل صريح على ذلك إلا نسبة 4.7%. في حين لم يعبر 22.9% منهم عن موقف محدد. ولكن بتقدير باقي المتغيرات المعتمدة، نلاحظ توازناً وتقارباً كبيراً في المواقف بين الذكور والإناث، وتقارباً في نسب اللادرية لدى مختلف الفئات، لكن التوزيع التفصيلي يبرز تفاوتات جمة، يمكن إجمالها في ارتفاع نسب الرفض لدى فئة العزاب مقارنة بالمتزوجين، ولدى القاطنين بالمدن الكبرى، ولدى فئة الشباب أكثر نضجاً واستقراراً نفسياً ومهنياً (25-34 سنة) مقارنة مع غيرهم.

ولما نتمعن في أسباب الرفض، نجد أن 49.6% منهم يبررون قناعاتهم تلك بكون الدين الإسلامي يمنع ذلك. بمعنى أنه حتى التعايش على أساس المواطنة ينبغي البحث له عن تبرير ديني. هذا في حين جاء التبرير على أساس المواطنة بشكل

و اضح و صريح عند 20.8% فقط منهم. أما التبريرات الفضاضة غير الدقيقة فنجدها عند حوالي 30% من قبيل الانتماء للإنسانية التي لا تفرق بين الأديان، و ضرورة التسامح بين البشر.

لكن بتقدير الحالة العائلية مثلا، نسجل أن فئة العزاب مقارنة بالمتزوجين، تتجاوز نسبة الرفض بين أفرادها لاتهام مواطن مغربي لنظيره بالكفر، تستند في تبرير موقفها، بنسبة تقارب 20%، لحجة الدين الإسلامي نفسه الذي يمنع ذلك، مع ضعف تقدير قيم التسامح والمواطنة كمصدر للمساواة العقلانية في ممارسة حرية الضمير. بل حتى القرى التي ترتفع فيها نسبة الراضين للتكفير أيضا تتراوح دوافعها بين وعي ديني عنوانه رفض التكفير وبين رفض الإجابة، وهو أمر يتكرر عموما بتفاوتات ضعيفة عند تقدير كل متغير على حدة. مما يؤشر على استمرار قوة الثقافة الدينية في توجيه المواطنين المغاربة لبناء تصوراتهم حول حرية الضمير، رغم بروز وعي حقوقي قد ينجح مستقبلا في ترجيح كفة عقلانية العلاقات والتمثيلات المتبادلة بين المواطنين بخصوص حرية التدين، حتى وإن كان مفهوم التسامح الذي يتضمن دلالات ومعاني دينية وفلسفية في آن واحد هو أساسها النظري.

وحتى عند ربط هذه المسألة بالمتغيرات الخمسة السابق ذكرها، فإن النسب المتحصل عليها، لا تنحرف بشكل جوهري عن النسب المسجلة على مستوى العينة ككل

## مبادئ حقوق الإنسان و تطبيق الشريعة

يعتقد 46.8% من أفراد العينة، أن تطبيق الشريعة الإسلامية سيحل مشاكل المجتمعات الإسلامية. في حين يرفض 22% ذلك. و حوالي ثلث العينة لم يأخذ موقفا محددًا.

و عند ربط هذه النسب بالمتغيرات السوسولوجية المعتمدة هنا، نلاحظ أن متغيرات الجنس والسن والدخل لا تؤثر بشكل جوهري في هذه المواقف. في حين نلاحظ تأثيرا نسبيا لمتغير المستوى التعليمي، حيث نرصد أنه كلما انخفض المستوى التعليمي، زاد الاعتقاد بأن تطبيق الشريعة سيحل مشكلات المجتمعات الإسلامية. فهو بنسبة 52% عند غير المتمدرسين، 43% عند ذوو مستوى الكتاب القرآني، و تصل إلى 71.7% عند ذوو مستوى تعليمي ابتدائي. بينما لم تتجاوز نسبة 38% عند ذوو المستوى العالي.

من جهة أخرى، نرصد تغييرا طفيفا في النسب عند الربط بين مسألة تطبيق الشريعة ومتغير المجال/ مكان الإقامة. حيث نسجل أن الذين يقطنون المدن الكبرى، عبروا بنسبة 26% عن عدم اتفاهم، مقارنة بنسبة 20% كسقف أعلى في المجالات الأخرى ( المدن المتوسطة و الصغرى و القرى).

وعند التدقيق أكثر في المسألة، بطرح سؤال حول الموقف من إعطاء الأسبقية لمبادئ حقوق الإنسان على مبادئ الشريعة الإسلامية. نرصد أن نسب القبول و الرفض و اللاموقف تتقارب في ما بينها. قد يعود ذلك إلى عدم وضوح المسألة في أذهان المستجوبين أو في السؤال نفسه.

غير أنه عند طرح السؤال بصيغة أخرى وتدقيقه أكثر، يكون المجتمع سيكون حاله أفضل عند تطبيق مبادئ حقوق الإنسان. وصلت نسبة الموافقة على ذلك إلى 73.5%، في حين رفضها 7.2% فقط. يظهر إذن أنه عند طرح السؤال حول مسألة مبادئ حقوق الإنسان بدون تضمينه لمسألة الشريعة، ترتفع نسب الموافقة.

كما أنه ينبغي تسجيل، كون هذه الموافقة على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، هي موافقة مشروطة؛ حيث عليها مراعاة خصوصيات المجتمع المغربي بالنسبة ل 67.4% من المستجوبين. في حين لم تتجاوز نسبة المقتنعين بشمولية و كونية مبادئ حقوق الإنسان نسبة 10.2% من مجموع المستجوبين.

و حتى عند إدخال تلك المتغيرات السوسولوجية المذكورة سابقا، لا نلاحظ انحرافات جوهرية عن النسب العامة للعيينة.

## قبول التعددية الدينية والمذهبية بالمجتمع

عند طرح مسألة مدى قبول التعددية الدينية بالمجتمع، نرصد ارتفاعا ملحوظا في نسب اللاموقف عند أفراد العينة بنسب تتراوح بين 30% و 40%. وهذا اللاموقف أو ربما اللاهتام بالمسألة، قد يعود إلى كون المجتمع المغربي لا يعيش هذه التعددية بشكل فعلي. بما أنه يعرف سيادة شبه مطلقة للديانة الإسلامية. و ذلك لكون الديانات الأخرى، موجودة فيه بنسب ضئيلة جدا. و تهم بالخصوص غير المغاربة ( باستثناء ما تبقى من المغاربة اليهود طبعاً).

ولما تم طرح السؤال بصيغة أخرى، حول إمكانية التعايش بين المختلفين دينيا في مكان واحد. وصلت نسبة الموافقة إلى 61.5%، و لم تتجاوز نسبة الرفض 5%، كما لم تتجاوز نسبة اللاموقف 11%.

وهي نسب تقترب من تلك المتحصل عليها، عند طرح سؤال حول إمكانية عيش المسلمين المختلفين مذهبيا ( سنة و شيعة مثلا) في مكان واحد.

وفي نفس السياق، عبر 68.1% من مجموع المستجوبين عن تقبلهم للصدقة مع المختلف دينيا، مقابل 11.8% عبروا عن رفض واضح لذلك. و الملاحظ أن نسبة القبول ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي ( فهي مقبولة عند 83% من ذوي المستوى الجامعي)، وترتفع أيضا في شروط حياة اجتماعية وثقافية في المجالات الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، إذ بلغت النسبة 76.8% عند المستجوبين الذين يقطنون المدن الكبرى لتتخفف بشكل متدرج في اتجاه القرى مروراً بالمدن المتوسطة والصغيرة.

يتبين إذن، من خلال ما ذكر من نسب، أن مواقف المستجوبين تحمل قدراً لا يستهان به من التسامح والانفتاح على الآخر المختلف دينياً أو مذهبياً. غير أن هذا المنحى، ما يلبث أن يأخذ اتجاهاً آخر، و إن بشكل نسبي. عندما تطرح أسئلة أكثر التصاقاً بالواقع. فمثلاً عند السؤال حول الموقف من شخص مغربي اعتنق ديانة أخرى غير الإسلام، أو غير فقط مذهب من الإسلام السني إلى الإسلام الشيعي، نلاحظ استقطاباً واضحاً في عينتنا. ففي حين اعتبرها حوالي 40% من المستجوبين حرية شخصية، اعتبرتها تقريباً نفس النسبة منه بمثابة ضلالة، ردة و كفر.

ولكن طقوس التدين الإسلامي كعنوان لوحدة الهوية الجماعية المغربية قد تطرح نفسها خلال أزمنة محددة أكثر مما في غيرها، وهذا ما يمكن أن نستخلصه من إجابات أفراد عينة البحث عند طلب موقفهم من مسألة فتح المقاهي وتقديم خدمات خلال شهر رمضان، إذ حتى وإن بدت نسبة الموافقة بقول نعم مرتفعة نسبياً بحوالي 43%، فإنها تظل أقل من نسبة الراضين التي تظل أقل من 40%، لتبقى نسبة المترددين في حسم أجوبتهم هي الأقل، فإن التوزيع حسب المتغيرات الخمس المعتمدة يكشف فوارق إحصائية دالة بخصوص القبول بمقاهي مفتوحة للعموم لتقديم خدمات غذائية لغير الصائمين خلال فترات نهار أيام شهر رمضان. فتبين الأرقام المستقاة من تحليل نتائج الاستمارات أن القبول بحرية ممارسة طقوس الصيام أو عدمه بشكل معلن في المقاهي محل رفض المتزوجين أكثر من العزاب، ومن ساكني القرى والمدن المتوسطة والصغرى أكثر من المدن الكبرى، رغم تسجيل تقارب في المواقف بين الجنسين في مختلف الحالات.

حتى وإن كانت النصوص الدينية الأصلية تحث على اعتبار شعيرة الصيام خلال شهر رمضان فردية وصلة مباشرة بين المسلم وإلهه، فإن العادات والتقاليد الاجتماعية جعلتها عنوان وحدة هوية يعاقب كل فرد حاول زعزعة انسجامها الظاهري، وقد تعززت منظومة العقاب في حق من يفطر علناً في نهار أيام رمضان

بوجود الفصل 222 من القانون الجنائي المغربي الذي ينص على ذلك. ورغم أن الجهل بهذا الفصل كان شائعا في أجوبة عينة البحث بنسبة 73.66%، فإن موافقته لآراء أفراد العينة وموافقتهم على استمرار العمل به قد بلغ نسبة تجاوزت 55%، مقابل نسبة رفض في حدود 28%، بينما ظل الباقي مترددا في الجواب. لكن قراءة التوزيع المفصل وفق المتغيرات الخمس المعتمدة، يؤكد وجود تفاوتات واختلافات فئوية واضحة ودالة سوسيوولوجيا، إذ تمثل نسبة العزاب مثلا، الرقم الأعلى ضمن فئة الراضين للفصل المذكور (18.93%)، تليها نسبة المتزوجين ب 6.34، بفارق تجاوز 12 نقطة. كما سجلت أعلى نسبة لرفض الفصل بالمدن الكبرى حسب متغير مكان الإقامة ولدى الفئة العمرية الشابة الأصغر ضمن العينة (18 - 24 سنة) حسب متغير السن، ولدى من تلقوا تكويننا علميا بلغ المستوى الثانوي. مما يعني أن مطلب تعديل أو حذف الفصل 222 هو مطلب الفئات الاجتماعية بمختلف تنوعاتها، لكنه مطلب أجيال المستقبل من الشباب الذي يركز في تبريراته على مفهوم الحرية بنسبة تلامس عتبة 26%، مقابل الفئات المحافظة التي تعتبر الإجابة برفض مضمون الفصل يكشف نقصا في المعرفة بالدين الإسلامي (27.40%).

نستنتج إذن، أن منسوب الاعتراف بحرية الاعتقاد و التسامح الديني و المذهبي عند نسبة لا يستهان بها من المبحوثين، يبدأ بالانخفاض عند المرور من مستوى التعبير عن المبادئ و الرأي فقط، إلى مستوى الموقف من حالات و وضعيات اجتماعية، يمكن مصادفتها في الواقع المعيش.

### تدريس تاريخ و مبادئ الأديان في المقررات التعليمية

إن طرح تساؤلات بهذا الخصوص، لم يكن بأهداف أو خلفيات بيداغوجية خالصة. بل أيضا لرصد مدى قبول المبحوثين، لتنشئة اجتماعية بواسطة المدرسة. تنشئة مغايرة ومنفتحة، على المقدس الديني للآخر.

نلاحظ من خلال النتائج، أن نسبة قبول هذا التدريس للأديان في المؤسسات التعليمية، حاز على نسبة فاقت بقليل 50%. مقابل نسبة رفض واضحة في حدود 25% ، و 21% بدون موقف محدد. و حتى عند ربط هذه النسب بالمتغيرات السوسيوولوجية المعتمدة هنا، لا نلاحظ فوارق جوهرية مع النسب العامة للعينة.

تجدر الإشارة إلى كون هذا الارتفاع النسبي لنسبة القبول، تم تسويغه وتبريره لدى أصحابه بضرورة الانفتاح على الآخر، تعلم قيم التسامح، قبول التعدد

و الاختلاف... و هي كلها مواقف غير مكلفة ذاتيا أو اجتماعيا لأصحابها، بما أن تدريس مبادئ و تاريخ الأديان المختلفة غير معمول به حاليا في المؤسسات التعليمية بالمغرب.

في حين، ينبغي الانتباه إلى أن تلك المسوغات والتبريرات التي ساققتها تلك الفئة، التي أجابت بعدم القبول وهكذا تدريس بشكل واضح لا لبس فيه. حيث نجد أن حوالي 50% منها، ساقبت تبريرا دينيا واضحا، هو الخوف على المتمدرسين من التوجه نحو الإلحاد أو تغيير دينهم الإسلامي. في حين ساقبت 20%، تبريرا من طبيعة دينية-سياسية تمثل في الخوف من الفتنة و المساس بوحدة الأمة. أما 21.3% فقد ساقبت تبريرا من طبيعة دينية-هوياتية، تجسد في الخوف على الهوية و ما تراكم من تقاليد موروثه عن الأجداد.

### علاقة الفرد بالمجتمع

ظل مفهوم الهوية وحماية الهوية، عبر التاريخ، عنوانا بارزا لصراعات اجتماعية وثقافية، من موقعي الهجوم أو الدفاع معا. وبالتالي فتحديد النواة المركزية للتمثل الاجتماعي حول الهوية الثقافية المتبناة من قبل الأفراد المكونين لمجتمع معين، قد يساعد على توقعات تسمح بتدبير الصراعات قبل بدايتها. فالهوية الدينية الإسلامية لدى الشعب المغربي والشعوب الإسلامية عامة، كانت عنوانا بارزا للدفاع عن الأرض والتحرر من الاستعمار، فحملت الصراعات ضد المستعمر تسمية "الجهاد ضد النصارى" لحماية الهوية والقيم الإسلامية للمجتمع. كما كان الشأن في الجزائر عند شن الجنرال "ماسو" الحرب ضد الحجاب في 13 مارس 1958، لإجبار النساء على نزعه. فتحول بذلك ارتداؤه إلى رمز للمقاومة من أجل حفظ الهوية الدينية للمجتمع ضد المستعمر الفرنسي الذي حاول بقراره هذا إلحاق الجزائريين بالهوية العلمانية لفرنسا.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن تبني نسبة نصف المجتمع المغربي (50.1%) عنوان الهوية الإسلامية يفسر انتشار ارتداء الحجاب في الشارع كتعبير عن الانتماء للأمة الإسلامية عامة، بينما يظل الانتماء الوطني المغربي شعارا مركزيا لما نسبته (23.6%) من مجموع مجتمع البحث، دون أن يعني ذلك تعارضا أو اختلافا جوهريا مع اختيار الغالبية من المواطنين المغاربة لهوية "مسلم" كأولوية. أما الهوية الإنسانية، التي تنفتح على العالم دون تنكسر للوطن أو تسجن انتماءها الأول ضمن حدوده أو حدود أمة المسلمين، فمثلت اختيارا قاربت نسبته الخمس من مجموع المبحوثين (17.5%). أما تبني الهويات العرقية واللغوية من أمازيغية أو عربية فبقي ضمن نسب ضعيفة جدا.

هذه الأرقام والنسب تمنحنا إمكانية قراءة تعقيدات الواقع الاجتماعي والثقافي المغربي، إذ أن تبني الشخص لهوية أولية ما لا يعني إلغاء مفعول باقي الانتماءات في حياته الاجتماعية أو رفض توظيفها في علاقاته مع فئات عديدة من الفاعلين، أو حتى الاستفادة منها للقيام بأدوار أو رسم توقعات خاصة به كفرد ضمن تقاطع هويات متعددة، قد لا تكون كلها منسجمة مع بعضها البعض. وبالتالي فالمواطن المغربي، كفاعل اجتماعي، غالبا ما يظهر ذكاء وبراعة في تسيير علاقاته الاجتماعية المتباينة والمتعارضة أحيانا. إذ قد لا تعبر نسبة تبني الهوية الإسلامية المرتفعة عن التزام ديني لدى الأفراد، سواء على مستوى اختيارات اللباس، التي تعود لحرية خاصة بنسبة (87.3%)، أو عندما يتعلق الأمر بالسفر وحيدا بعيدا عن الأسرة، والتي يسمح بها لما نسبته (80.8%) من الأفراد بدون مرافق أو محرم.

أما حالات المنع من السفر بدون مرافقة، التي تظل في مجملها متأرجحة حول معدل نسبة الربع من مجموع المبحوثين، فهي تعزى أساسا، بنسب متقاربة، لعلاقات السلطة المتوازنة بين الزوجين (26.1%)، أو للمحيط الاجتماعي عامة (21.8%)، أو صعوبة تحقق شرط موافقة أحد الأبوين لصالح الشاب أو الشابة بالخصوص بنسبة إجمالية تصل (45.6%)، والتي تتوزع أسريا، في تقدير سلطة الأب بنسبة (35.5%)، أو الأم، بنسبة أقل، لا تتجاوز (10.1%).

وإذا كان السفر إلى محيط اجتماعي عائلي يحظى بموافقة تتجاوز (92%) للأفراد، فإن السفر بغرض السياحة لا تقل نسبة الموافقة عليه عن (71.3%)، وكذا السماح للأفراد من الجنسين بالإقامة في الفنادق خلال ذلك بنسبة تقارب ثلاثة أرباع مجموع المواطنين (72.5%). وهي نتيجة تنسجم مع انفتاح اجتماعي يصل لحد السماح للجنسين معا بإقامة صداقات مختلطة بنسبة (68.4%)، ويسمح أيضا بحرية الأفراد في اختيار شريك الحياة بنسبة (65.8%). وهذا ما يؤشر على اتساع انتشار ثقافة الاعتراف بحرية الشخص المعني مباشرة بأمر الزواج (30.5%)، واثمين استقلاله في اتخاذ القرار (27.5%)، وقدرته على تقدير مصلحته الخاصة (42%). أما استمرار التحفظ على حرية الشخص في اختيار شريك حياته فيظل محدودا في نسبة أقل من الربع (19.1%) من آراء العينة.

إذا كانت النتائج تتحدد بعناوين استهلاكية مثل الموضى والهوايات والأذواق، فإن الزواج في الثقافة الشعبية المغربية يمثل طقس عبور لمرحلة أخرى، بحيث تحصل بعده المرأة على وسيلة جديدة لاكتساب سلطة على الكائنات والأشياء. لكن فقدان العذرية في عدد من الحالات يضعف فرص الزواج لدى الفتيات، بناء على تمثيلات تثمن غشاء البكارة. بحيث أن حوالي نصف المشاركين في

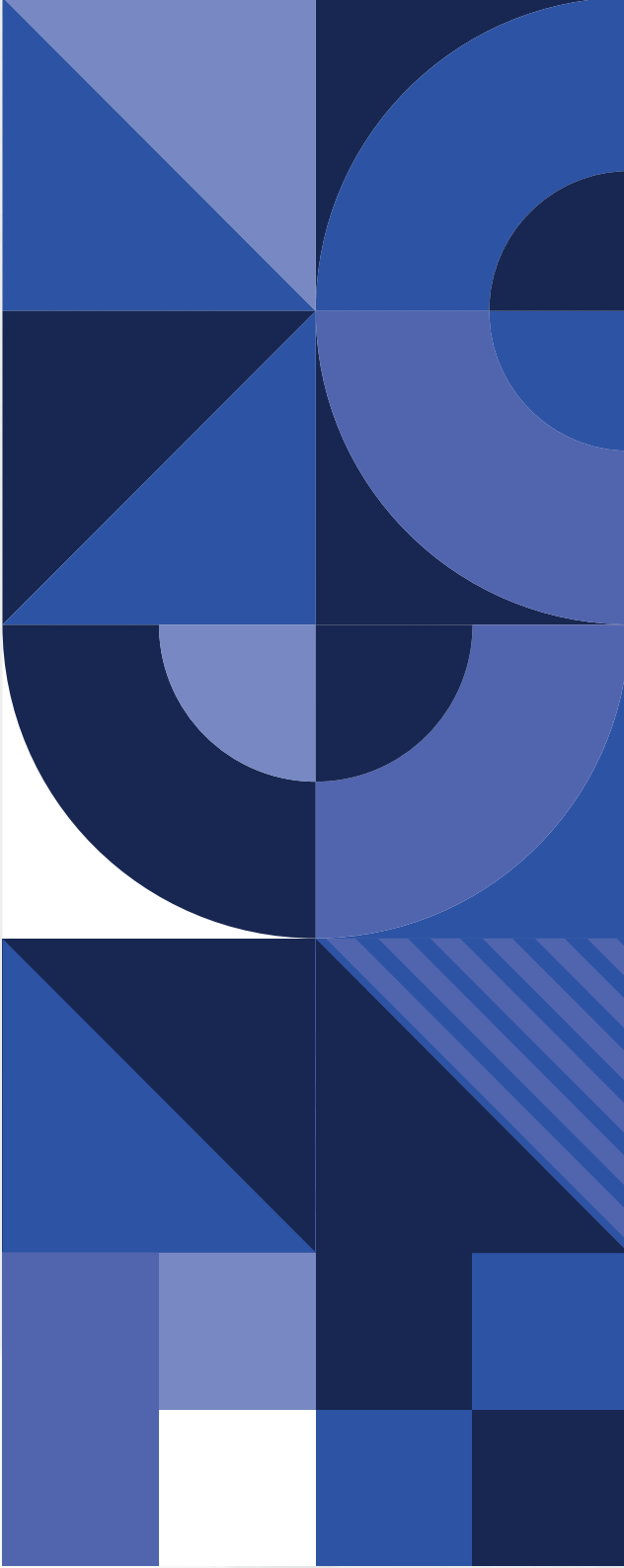


البحث ( 49% ) اعتبروه ضمانا مهمة عند الزواج الأول، في مقابل نسبة الربع تقريبا ( 24% ) رفضت ذلك. وتوزع الربع الباقي بين الامتناع عن الجواب واللاأدرية. وتوزعت اختيارات المدافعين عن ضرورة حماية غشاء البكارة عند الفتاة لغاية لحظة الزواج، بين ثلاثة اختيارات أساسية متوازنة ومتقاربة، أولها اعتباره دليل العفة والأخلاق ( 24.8% )، وثانيها كمؤشر على الشرف وحسن التربية ( 24.6% )، وثالثها كالتزام بالنصوص الدينية ( 24.3% ). مع تسجيل ضعف عامل الضغط الأسري والمحيط الاجتماعي الذي يحيل على مركب التقاليد والعادات الموروثة، الذي لم يتجاوز نسبة ( 6.4% ).

لقد كشفت نتائج هذه الدراسة الميدانية، أن التمثيلات والمواقف من الحرية الفردية لدى أفراد العينة، بخصوص قضايا تهم الجسد والجنسانية والمعتقد الديني، تنحو نحو الإيجابية (القبول و الموافقة) عندما يتعلق الأمر فقط بإبداء الرأي أو موقف مبدئي. و تبدأ هذه الإيجابية بالتراجع عند طرح نفس القضايا المتعلقة بممارسة هذه الحرية في ارتباط بوضعيات وحالات محددة، و ذلك كمجس لجس النبض "الحقيقي" لأفراد العينة. كما أن هذه التمثيلات والمواقف، وإن كانت تصل أحيانا إلى حد الاستقطاب الحاد بين القبول والرفض عند تقديم الموقف؛ فإنه يلحظ أن سند التبرير في الغالب الأعم، يعتمد المرجعية الدينية والتقاليد الاجتماعية والنزعة الهوياتية. أما مرجعية الحقوق الإنسانية والحرية، فالاستناد عليها، لدعم المواقف والسلوكات كان ضعيفا نسبيا.

يبدو إذن، من خلال هذه المعطيات والأرقام السابقة، أن مبحوثي عينة الدراسة باعتبارهم فاعلا اجتماعيا، وإن كانوا بهذه الصفة لا يتمردون نهائيا، أو بالأحرى لا يظهرون، في غالبيتهم، معارضة صريحة لأساليب التفكير والفعل والحكم التي استبطنوها عبر سيرورة تنشئته الاجتماعية، واكتسبوها عبر تفاعلاتهم مع محيطهم الاجتماعي والثقافي؛ فإننا نلمس لديهم، وإن بشكل جنيني، تمثلا وتقبلا مبدئيا لممارسة الحرية الفردية إذا لم تكن ثمة كلفة اجتماعية ينبغي دفعها مقابل ذلك ( عقاب اجتماعي، أو قانوني). مما يعني وجود استعداد لديهم لتجاوز القواعد الاجتماعية السائدة والموروثة، و بالتالي إمكانية استثمار هذا الاستعداد في هامش ما ... في مساحة ما... لممارسة الفعل الحر الفردي وفق استراتيجية ممارسة الدور، لكن مع الاستفادة و بدون كلفة اجتماعية عالية. فكما يرى إرفينغ غوفمان E.Goffman عند استعماله لمصطلح "مسافة الدور"، فإن الفاعل الاجتماعي في فرادته، حتى عندما يعمل على مراعاة القواعد الاجتماعية والمؤسسية في ممارسة دوره الاجتماعي، فإنه يحوز أيضا على قدرة إظهار الاستقلالية و الحرية في أداء هذا الدور. هذا المنظور "الغوفماني" (نسبة لغوفمان) يمكن و لا شك، من الانفلات وعدم السقوط في ذلك الاستنتاج السطحي والمتسرع عند الحكم على المبحوثين، إما كتقليديانيين اتباعيين، أو كونهم يعيشون تناقضات في ذواتهم. و هي قراءة محدودة و غير مثمرة سوسيولوجيا.

هذه الدراسة، و رغم ما قد يكون قد شابها من نواقص ميتودولوجية وإجرائية كأى عمل علمي أو سوسيولوجي آخر، فإنها ولا شك، تحمل في طياتها قيمة مضافة ما للبحث في مسألة الحرية الفردية بمغرب اليوم. كما أنها، قد أثارت- بدون شك- عند إجرائها لدى الباحثين كما المبحوثين، الكثير من الأفكار، التأملات و التساؤلات حول الفرد و حرياته... و هذا أمر له أهميته، و يمكن البناء عليه في المقبل من الدراسات.



# الحريات الفردية بالمغرب: تمثلات وممارسات

[contact@menassat.org](mailto:contact@menassat.org)



3 , زنقة ابنو العسالي , الطابق 1 بلفيدر الدار البيضاء , المغرب



[www.menassat.org](http://www.menassat.org)

